



مرصد البرلمان الأردني
Jordanian Parliament Monitor



تقرير حول الكتل النيابية

مجلس النواب السابع عشر
الدورة العادية الأولى
(2014/5/3 - 2013/11/3)



مرصد البرلمان الأردني
Jordanian Parliament Monitor

تقرير حول الكتل النيابية

مجلس النواب السابع عشر
الدورة العادية الأولى
(2014/5/3 - 2013/11/3)

إعداد:
جهاد المنسي

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٤/١٢/٥٦٢٣)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-427-40-5 (ردمك)

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لمركز القدس للدراسات السياسية، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة المركز خطياً.

تنويه: الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز القدس للدراسات السياسية أو مرصد البرلمان الأردني.

المحتويات

5.....	ملخص تنفيذي
7.....	تمهيد
9.....	كتل نظامية.. ولكن!
10.....	واقع جديد بثوب قديم
11.....	الكتل النيابية في عام
13.....	الكتل النيابية حزبياً وسياسياً
14.....	الحضور النسائي في الكتل النيابية
15.....	الدور الرقابي والتشريعي للكتل
16.....	توزيع أعضاء الكتل على اللجان الدائمة
20.....	الأنظمة الداخلية للكتل
23.....	الكتل النيابية والتواصل الاجتماعي والإعلام
23.....	الائتلافات والتجمعات النيابية
24.....	«ائتلاف مبادرة» النيابية
25.....	ملتقى البرلمانيات الأردنيات
25.....	الكتل النيابية تتحدث عن نفسها
35.....	الخلاصة
36.....	التوصيات
36.....	توصيات عامة
37.....	توصيات للكتل
38.....	الملحق (1): أسماء أعضاء الكتل لدى تشكيلها

ملخص تنفيذي

وأخرى انسحابات واستقالات من عضويتها، ويات تأمين حضور الأعضاء لاجتماعات الكتل بنصاب مكتمل مستحيلاً، فأثر ذلك على الانضباط والحضور والتفاهم بين أعضاء الكتلة الواحدة سواء داخل الكتلة نفسها، أو في اللجان النيابية، أو تحت القبة. إلا أن حضور النواب لاجتماعات كتلتهم يكون كاملاً أو يكاد يكتمل إذا كان الاجتماع له علاقة باللقاء مع جلالة الملك أو رئيس الوزراء، فيحضر النواب «الحردانون» ودائموا الغياب.

ومع مرور الوقت، تفسخت لحمة الكتلة الواحدة، وتبعثرت قوتها وحضورها وتأثيرها تحت القبة أو في أي منعطف سياسي، فغاب الحديث عن الكتل، وغابت الاجتماعات، وإن قيض لبعضها عقد اجتماعات، فقد كانت تتم بالحد الأدنى من الأعضاء.

لقد أثر ذلك على تماسك الكتل وعملها، ولم يعد المتابع يسمع منذ منتصف الدورة العادية الأولى، بتواتر الكلام عن الكتل، أو يسمع كلمة تحت القبة يتم إلقاؤها باسم كتلة معينة. ويمكن القول إن كلمات الكتل غابت بشكل واضح بعد خطاب الموازنة، ويات الاعتماد الرئيسي للنواب على كلماتهم الفردية، ومواقفهم الآنية دون الرجوع للكتلة أو التنسيق معها في موقف ما أو مذكرة معينة، فأصبحت تلك الحالة هي الصفة المميزة للنواب ككتلويين.

ورغم وجود نصوص واضحة ومحددة في النظام الداخلي لمجلس النواب بشأن الكتل النيابية، إلا أنها لم تستطع التأسيس لائتلافات سياسية يمكن البناء عليها مستقبلاً للوصول لحكومات برلمانية وخاصة في ظل افتقاد مجلس النواب السابع عشر لأحزاب سياسية قوية وفاعلة وصاحبة دور وحضور، كما لم تستطع تلك الكتل أن تشكل أطرافاً سياسية واضحة؛

ضم مجلس النواب السابع عشر ثماني كتل نيابية، إضافة لوجود تجمعين نيابيين، عُرف الأول بائتلاف «مبادرة»، وعُرف الثاني بملتقى البرلمانيات الأردنيات، فيما بقي عدد من النواب خارج إطار الكتل والتجمعات النيابية.

وكان النظام الداخلي الجديد لسنة 2013 لمجلس النواب، قد اعترف بالكتل النيابية، ومنحها حق لعب دور في عمل مجلس النواب بشكل عام، ونظّم وجودها في المكتب التنفيذي للمجلس، وأفرد مواد نظامية تحدّد الحد الأدنى من العضوية لتشكيل الكتلة، وتضع ضوابط لعملها.

ورغم أن النظام الداخلي الجديد لمجلس النواب قد نصّ بوضوح على وجود الكتل النيابية بخلاف النظام الداخلي السابق لسنة 1996 الذي لم يكن ينص على ذلك، وأفرد لها فصلاً خاصاً يتعلق بالكتل والائتلافات النيابية، إلا أن الكتل النيابية ما زالت تعاني من تشوهات تماثل التشوهات التي كانت تعاني منها في مجالس نيابية سابقة.

ففي بداية الدورة العادية الأولى لمجلس النواب السابع عشر، تشكلت الكتل النيابية مدفوعة بعوامل جذب أساسية، أبرزها ارتفاع وتيرة الحديث عن حكومات برلمانية مستقبلية، ما ولد شعوراً قوياً لدى أغلبية النواب بأن التوجه لتشكيل الكتل والانخراط فيها خير وسيلة لتأمين حضور فاعل مستقبلاً، وبأن ذلك قد يساهم في أن يكون لهم حضور وزاري في أية حكومة برلمانية مستقبلية.

ومع تراجع الحديث عن الحكومات البرلمانية، تقلصت رغبة النواب في دخول الكتل، فابتعد العديد من أعضاء الكتل عن كتلتهم، وبتنا نشهد بين فترة

وسطية أو يسارية أو ليبرالية أو يمينية مثلاً، وهذا يعود لأسباب مختلفة أبرزها أن تشكيل الكتل يعتمد على المزاج والعلاقات بين الأعضاء، و«المخاجلة» أحياناً، دون أن يطور الأعضاء فيما بينهم روابط فكرية أو سياسية، وانعكس هذا بطبيعة الحال على مواقف النواب الكتليين، وعلى مردودهم تحت القبة، فلم يعد المتابع يستطيع التفريق بين عضو كتلة التجمع الديمقراطي مثلاً التي تقدّم نفسها باعتبارها ذات توجهات يسارية ليبرالية قومية، وبين عضو كتلة النهضة التي تضم شخصيات نيابية بعضها معارضة وبعضها الآخر محافظة!!

وقياساً على ذلك، لم يعد ممكناً التفريق بين موقف عضو كتلة الوسط الإسلامي التي تقدم نفسها بأنها تتبنى النهج الإسلامي الوسطي، وعضو كتلة وطن التي كانت تتجه نحو تبني نهج ليبرالي منفتح اقتصادياً، ولم نلمس اختلافات في طريقة تصويت الأعضاء أو في مواقفهم تجاه قضايا سياسية مفصلية، وليس هذا فحسب بل إن كتلتين أعلنتا عن ولادة تحالف بينهما، دون النظر للتوجهات السياسية لكل كتلة وما تحمله من أفكار، وبهذا أصبح يُنظر لكل مشاريع الائتلافات بين الكتل باعتبارها مشاريع آنية، الهدف منها عبور معركة رئاسة المجلس أو المكتب الدائم أو اللجان النيابية، وليس التأسيس لتحالفات كتلوية تفرز في نهاية المطاف ائتلافات نيابية مؤيدة للحكومة أو معارضة لها، فينتج عنها مجلس نيابي قوي، تحمل كتله النيابية أفكاراً سياسية واجتماعية واقتصادية تقدمها وتدافع عنها، وتدعم أية حكومة تتعهد بتبني أفكارها، وتعارض أية حكومة لا تتبناها.

لقد كشفت الدورة العادية الأولى، والدورتان التاليتان الاستثنائيتان اللتان عقدهما مجلس النواب السابع عشر عن استمرار تواضع الأداء الكتلي، وعدم قدرة الكتل على الانتقال لمربع جديد من العمل

النيابي، وابتعادها عن العمل الجماعي، وتفضيل أعضائها العمل الفردي على العمل الكتلي، لأسباب مختلفة أبرزها أن سواد النواب وصلوا إلى قبة المجلس من خلال قانون انتخاب الصوت الواحد، وليس من خلال تحالفات وأحزاب سياسية أو قوائم وطنية حزبية، وهذا يجد ذاته يقف عائقاً أمام تشكيل كتل نيابية قوية وفاعلة ولديها قدرة على الاستمرار والحفاظ على بنيتها بشكل دائم كما كانت عليه حال كتلة نواب حزب جبهة العمل الإسلامي مثلاً في المجالس النيابية التي شاركت فيها جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات.

رغم ذلك، فإنه يسجل للنظام الداخلي الجديد بأنه ساهم في «لممة» الكتل وعدم بعثتها كما كان يحدث في مجالس نيابية سابقة، أقربها مجلس النواب السادس عشر، حيث كانت تنهار كتلة وتتشكل أخرى أثناء سير الدورة البرلمانية، حيث أن النصوص التي وضعت في النظام الداخلي الجديد والتي منعت العضو المنسحب من أية كتلة الانضمام إلى أخرى، ساهم في الحفاظ على جزء من وحدة الكتل بشكل عام، وهذا ما أدى إلى قرب انتهاء العام النيابي الأول دون أن تتلاشى أي من الكتل التي أعلن عن تشكيلها على مشارف الدورة العادية الأولى.

صحيح أن كتل المجلس حافظت على عددها، إلا أن ذلك لا يعني أنها أثبتت قوتها وحضورها، إذ عانت كتل المجلس السابع عشر من «هلامية» وتشتت في توجهات الأعضاء، وعدم القدرة على مواصلة عقد الاجتماعات بالزخم نفسه الذي بدأت فيه الكتل عملها، كما أن النصوص النظامية الجديدة لم تمنع من مواصلة نواب البحث عن الهدف ذاته من إنشاء الكتل، وهو تحقيق أكبر مكاسب في انتخابات المكتب الدائم واللجان النيابية للمجلس، والتي تجري في العادة في بداية الدورة العادية، ثم يذهب كل نائب

في طريقه باحثاً عن إنجازات فردية لا علاقة لها من قريب أو بعيد ببرنامج الكتلة التي ينتمي إليها.

لم تُقدم الكتلة النيابية خلال سنة، برامج حقيقية تساعد في تحقيق الهدف الذي قامت من أجله، وهو خلق حالة سياسية يمكن البناء عليها لتشكيل حكومات برلمانية نابعة من كتل المجلس النيابي.

وبخلاف كتلة جبهة العمل الوطني وائتلاف «مبادرة»، لم تُقدم أي كتلة نيابية برامج ونصوصاً ورؤى واضحة لبرامج عملها، وحتى تلك الكتل

التي قدّمت رؤى حول قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية، يُؤخذ عليها عدم وحدة أعضائها، وعدم إيمانهم بتلك الرؤى وانخفاض نسبة النواب المؤمنين بها لبضعة نواب لا يتعدون أصابع اليد الواحدة.

لهذا بقيت الكتلة تعاني من عدم الانضباط بين الأعضاء، والتشتت في التصويت على قضايا مفصلية، وغياب التنسيق، وخروج نواب في الكتلة عن مبادئها ومواقفها، دون أن يكون للكتلة القوة لمراجعة العضو ومعرفة أسباب موقفه المخالف للكتلة حفاظاً على وحدتها.

تهيئة:

أدخل مجلس النواب السابع عشر تعديلات على نظامه الداخلي القديم لسنة 1996 مأسس بموجبها وجود الكتلة النيابية وعملها، وباتت هذه الكتلة متوافقة مع النظام الداخلي للمجلس بعد أن كانت خارجه عبر مجالس نيابية سابقة، وتعاني من عدم الاعتراف، بسبب عدم وجود نص نظامي واضح حولها.

ومنذ مجلس النواب الحادي عشر المنتخب في عام 1989 وحتى مجلس النواب السابع عشر، عمد النواب فور إعلان فوزهم في الانتخابات لتشكيل كتل نيابية تعبر عن توجهاتهم السياسية، فتشكلت كتل إسلامية ووسطية ويسارية وقومية، بيد أن كل تلك الكتل كانت تتشكل عبر تفاهات نيابية، ولم تجد نصوصاً تسعفها في النظام الداخلي، فعانت من مطرقة مهاجمتها باعتبارها كيانات لا سند نظامياً لها.

رغم ذلك، عكف نواب المجالس النيابية المتعاقبة على تشكيل كتل مختلفة التوجه والميول، فشكّل نواب

حزب جبهة العمل الإسلامي كتلة لهم في المجالس التي شاركوا بانتخاباتها، كما شكّل نواب يساريون وقوميون كتلاً أطلقوا عليها دوماً إما «التجمع الديمقراطي» أو تسميات قريبة من هذه التسمية، فيما أسس نواب من توجهات مختلفة كتلاً ذات ميول وسطية أو مؤيدة وداعمة للحكومة ولسياساتها.

وبقي وضع الكتلة على حاله عبر المجالس المختلفة، دون أن يتم تنظيم عملها، إلى أن أقدم مجلس النواب السابع عشر على فتح النظام الداخلي للتعديل، فأدخل تعديلات جوهرية عليه من بينها وضع أسس لتنظيم عمل الكتلة، ومأسس وجودها.

وبموجب ذلك، تم إدخال فصل جديد على النظام الداخلي يتعلق بالكتل والائتلافات النيابية، ويجيز لكل مجموعة من النواب لا يقل عددها عن 10% من أعضاء المجلس (15 نائباً) تشكيل كتلة نيابية، وانطوى التعديل كذلك على تشكيل مكتب تنفيذي

يضم في عضويته، إضافة إلى أعضاء المكتب الدائم، رؤساء الكتل النيابية أو من يمثلها، بما يعكس أهمية العمل النيابي الكتلي المؤسسي.

وبطبيعة الحال، فإن الإضافة الجديدة جاءت لجهة إفساح المجال للنواب لتشكيل كتلهم التي تعبر عن وجهات نظرهم، ومحاولة لتجاوز عدم وجود أحزاب وازنة داخل قبة البرلمان، وبأمل أن تلعب هذه الكتل دوراً ملموساً في إثراء الحياة البرلمانية بالأفكار والتوجهات البرمجية، ونقل الممارسات النيابية إلى مستوى العمل المؤسسي، ما يعني أن لا مستقبل للعمل الفردي تحت قبة البرلمان، إلا من خلال الكتل، وهذا من شأنه تشجيع التنظيمات الحزبية لخوض غمار الانتخابات على أسس برمجية سواء بشكل منفرد أو بالتحالف مع أحزاب تحمل توجهات قريبة من توجهاتها.

بهذا، تكون الكتل النيابية الثماني الموجودة في مجلس النواب السابع عشر تختلف عن كل الكتل التي سبقتها من حيث الدور، فهي مغطاة بنصوص في النظام الداخلي، ويات عليها التقدم ببرامج ورؤى ووثائق تأسيسية، وعدد أعضاء محدد لا يقل عن 15 نائباً.

لقد تصدرت الكتل النيابية المشهد السياسي والدستوري في المجلس الحالي، وخاصة أن وجودها ارتبط بعملية الإصلاح المطروحة على أجندة الدولة الأردنية بشكل مكثف، وتحديدًا في تشكيل الحكومات البرلمانية، فقد أكد الملك عبد الله الثاني في أكثر من مناسبة أن الآلية التقليدية في تشكيل الحكومات انتهت إلى غير رجعة، وأن اختيار رئيس الوزراء والوزراء سيكون من داخل مجلس النواب وبالتشاور مع الكتل النيابية.

وفي ظل صعوبة تطبيق مفهوم الحكومة البرلمانية بشكلها الكامل والذي يتمثل باختيار رئيس الحزب الفائز في الانتخابات رئيساً للوزراء، فإن البديل كان في إشراك الكتل النيابية في اختيار شخص رئيس الوزراء، حيث تعهد الملك في أكثر من مناسبة وأخرها الورقة النقاشية الثانية بتغيير آلية اختيار رئيس الوزراء ابتداء من الانتخابات الأخيرة، بحيث يتم اختيار رئيس الوزراء بالتشاور مع ائتلاف الأغلبية من الكتل النيابية، فإذا لم يبرز ائتلاف أغلبية واضح من الكتل النيابية، فإن عملية التكليف ستتم بالتشاور مع جميع الكتل النيابية، وبعد ذلك سيقوم رئيس الوزراء المكلف بالتشاور مع الكتل النيابية بتشكيل الحكومة الجديدة والاتفاق على برنامجها، وينبغي على الحكومة الجديدة الحصول على ثقة مجلس النواب والاستمرار بالمحافظة عليها.

وقد تم اعتماد ما يشبه ذلك إلى حد ما إبان تشكيل حكومة د. عبدالله النسور، إذ عقد رئيس الديوان الملكي مشاورات مع كتل المجلس ومن ثم خرج منهم باسم المرشح الأوفر حظاً لديهم لتشكيل الحكومة، فكان هو د. عبدالله النسور الذي أعلن وقتها أنه حاز على ثقة أكثر من كتلة نيابية خلال المشاورات، وهذا ما تم، حيث عهد الملك للنسور بتشكيل الحكومة ثم عاد النسور لمجلس النواب وكتله لمشاورتها في الفريق الحكومي الخاص به، وبرنامج عمل الحكومة، وكان كل ذلك في الدورة غير العادية لمجلس النواب (2/10-2013/8/10).

في الدورة العادية الأولى ووفقاً للتعديلات التي اشتمل عليها النظام الداخلي الجديد لسنة 2013، تشكلت كتل نيابية، ويات عددها ثمانية كتل، هي: وطن، الوسط الإسلامي، الاتحاد الوطني، جبهة العمل الوطني، الجبهة الموحدة، الوفاق الوطني، الإصلاح، والتجمع الديمقراطي، إضافة إلى قيام ائتلاف نيابي

الكتلة مع العدد المحدد في النظام الداخلي (15 نائباً)، ولكن يُحظر على أي كتلة تتشكل في الفصل التشريعي أن يكون من بين أعضائها أي عضو مُسجّل في كتلة أخرى.

ووضعت أحكام النظام الداخلي الجديد شروطاً لتقوية بنیان الكتلة، وتقليص الانسحابات منها، حيث مُنح العضو المستقيل من كتلته الانضمام لكتلة أخرى إلا بعد انتهاء الدورة التشريعية، وإعادة تشكيل الكتلة من جديد، كما نصت التعديلات التي أدخلت على النظام الداخلي في عام 2014، على فقدان العضو المستقيل من الكتلة أو المفصول منها حقه في الموقع الذي تولاه كمثل للكتلة، وللكتلة حق استبداله بعضو آخر من أعضائها.

خارج إطار تلك الكتل هو «ائتلاف مبادرة» الذي ضم نواباً من كتل مختلفة ومستقلين تلاقوا على أفكار ومبادئ سياسية واجتماعية واقتصادية، وكذلك أعلن عن قيام ملتقى البرلمانيات الأردنيات، وقد ضم أيضاً نائبات من كتل مختلفة.

تتشكل الكتل النيابية عادة بعد ظهور نتائج الانتخابات وقبل انعقاد دورات المجلس، بين نواب يتوافقون على مبادئ وأفكار مشتركة، ويتفقون على أجندة عمل لتنفيذها أثناء انعقاد المجلس وعلى خطوط عريضة لبرامج عمل مشتركة تجمعهم.

وبحسب النظام الداخلي الجديد لمجلس النواب، يمكن تشكيل الكتل النيابية في أي وقت أثناء انعقاد الفصل التشريعي، بشرط أن يتوافق عدد النواب في

كتل نظامية.. ولكن!

التي تطرأ على عضويتها زيادة أو نقصاناً وأي تغيرات تحصل في رئاستها أو العضو المعتمد لتمثيلها.

وأعطى هذا الفصل الحق لرئيس الكتلة التنسيق مع رئيس مجلس النواب فيما يتعلق بالشؤون السياسية والبرلمانية وأي أمور أخرى تقرها الكتلة، والتي من شأنها تطوير العمل البرلماني.

وتنص المواد النازمة لحركة أعضاء الكتل على: فقدان العضو المستقيل من الكتلة أو المفصول منها حق المشاركة بالوفود النيابية، وحقه في الموقع الذي تولاه كمثل للكتلة في اللجان المختلفة والمكتب التنفيذي، وللكتلة حق استبداله بعضو آخر من أعضائها. وارتباطاً بذلك، فإن استقالة أو انسحاب أي عضو من الكتلة لا يؤثر على فقدان الكتلة نصابها (10% من

وفقاً لذلك وكما سلف، فقد أطر النظام الداخلي الجديد لمجلس النواب الكتل البرلمانية، وأفرد لها فصلاً كاملاً هو الفصل الخامس، فمنح النظام الجديد للكتل النيابية حق التواجد في المكتب التنفيذي للمجلس، ونصّ على أنه: «يتشكل المكتب التنفيذي من أعضاء المكتب الدائم ورؤساء الكتل النيابية أو من يمثلها، وممثل عن النواب المستقلين إن وجدوا».

ونصّ النظام الداخلي أيضاً على أن تضع كل كتلة نيابية نظامها الخاص بتنظيم عملها، وتنتخب رئيساً ومقرراً وناطقاً إعلامياً باسمها، ويتعين على الكتلة أن تبلغ رئيس مجلس النواب بتشكيلها واسمها وأسماء أعضائها ورئيسها ومقررها ونظامها الخاص، كما يتعين عليها إبلاغ رئيس المجلس خطياً بكل المتغيرات

أعضاء المجلس) وذلك حتى نهاية الدورة، كذلك فإنه لا يحق للنائب الانخراط بأكثر من كتلة نيابية واحدة، ولا يحق له الانتقال من كتلة لأخرى إلا بعد انتهاء الدورة البرلمانية.

أما فيما يخص النواب المستقلين الذين لم ينخرطوا في كتل نيابية، فيعاملهم النظام الداخلي من حيث التمثيل والحقوق وكأنهم كتلة نيابية واحدة، ويحق لأي منهم الانضمام إلى الكتلة القائمة في أي وقت يشاء، كما يتم اختيار ممثلي النواب المستقلين للمواقع المخصصة لهم في هيئات المجلس ولجانته بالانتخاب المباشر فيما بينهم بإشراف المكتب الدائم. وحول الإمكانيات التي يتعين وضعها تحت تصرف الكتلة النيابية، ينص هذا الفصل على وجوب أن

يخصص المكتب الدائم لمجلس النواب للكتل النيابية دعماً مالياً وإدارياً من مكاتب وموظفين وغيرها لتمكين من القيام بمهامها، والاستعانة بالمستشارين وذوي الاختصاص على أن يُراعى في ذلك عدد أعضاء كل كتلة والإمكانيات المتاحة.

كل ذلك جاء في الفصل الخامس للنظام الداخلي، ولكن بقيت تلك النصوص صماء، دون أن تجد تنفيذاً حقيقياً لها على أرض الواقع، فعجز المجلس النيابي عن تخصيص مكاتب خاصة لكل كتلة نيابية أو سكرتير لها وفق ما صرح به أعضاؤها، وبقي اعتماد الكتل على نشاط الأعضاء وعلى قدراتهم في التنسيق والمتابعة.

واقع قديم بثوب جديد

كانت الكتل النيابية في مجالس نيابية سابقة تشتكي مرّ الشكوى من صعوبة الحفاظ على بنيتها، ومن تشتت اتجاهات أعضائها في التصويت عند المفاصل الهامة، بسبب الابتعاد الفكري بين أعضاء الكتلة، ولأسباب أخرى أبرزها أن معظم النواب لم يصلوا للمجلس عن طريق قانون انتخاب يؤمن وصول نواب حزبيين أو ذوي خلفيات سياسية لقبه التشريع، مما يعني تشريعاً واضح الرؤى، ومواقف سياسية متماسكة، وهدفاً تشريعياً يؤمن به سواد أعضاء الكتلة، ويعملون جاهدين لتحقيقه.

وبالرغم من النصوص التي وضعت في النظام الداخلي لتقوية عمل الكتل النيابية، وتماسك بنائها وجعلها أصلب وأقوى حضوراً، إلا أن ذلك لم ينعكس على أرض الواقع، ولم نلمس له أثراً تحت قبة التشريع،

ولم تفرز النصوص الجديدة كتلاً قوية صلبة متماسكة تتبنى رؤى واضحة وأهدافاً محددة وحضوراً قوياً أثناء التصويت في البرلمان، وهذا الرأي يُجمع عليه أغلب أعضاء تلك الكتل التي تم استطلاع وجهات نظرهم، فبقي الحال لا يختلف كثيراً عن سابقه، وتواصل ابتعاد أعضاء الكتلة الواحدة الفكري والسياسي، وتشتت اتجاهات التصويت.

لقد أثبتت الحوارات الفردية مع أعضاء الكتل، والملاحظات الشخصية، والتدوين التوثيقي، أن الحال على أرض الواقع بقيت كما هي ولم تتغير كثيراً، فواصلت كتل المجلس السابع عشر معاناتها في ظل تباعد وجهات نظر الأعضاء، وتشتت التصويت تحت القبة، وعدم وجود مرجع حقيقي ناظم لهم.

تسمح له بالتأسيس لكل فاعلة ومنظمة ومؤثرة ينتج عنها تأسيس قاعدة ضغط على الحكومة لتحقيق أهداف الكتل، ولم تأخذ أي من الكتل الموجودة شكلاً سياسياً واضحاً، رغم أن بعضها أخذت تسميات أحزاب سياسية (الوسط الإسلامي والاتحاد الوطني)، ورغم ذلك فإن الكتل التي أخذت تسميات أحزاب سياسية لم تحافظ على وحدتها، وتعرضت لهزات عنيفة كان أكثرها وضوحاً ما حصل مع كتلة الوسط الإسلامي.

ولم تتجس الكتل النيابية في تشكيل جماعات ضغط على الحكومة، فيما يسجل لائتلاف «مبادرة» النيابي الذي تشكل خارج إطار الكتل النيابية مع أنه ضم نواباً من بين أعضاء تلك الكتل، أنه نجح في تشكيل «لوبي» ضاغط على الحكومة نتج عنه تقديم أوراق عمل في قضايا مختلفة أبرزها التعليم والتعليم العالي والطاقة والإصلاح وغيرها.

كما يسجل لائتلاف «مبادرة» الذي يعمل لتشكيل كتلة نيابية جديدة والإعلان عنها في بداية الدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر، أنه استطاع أن يقدم خلال الفصل التشريعي السابق عملاً تشريعياً إيجابياً، وأن يترك بصمة حقيقية في موضوع الشراكة بين الحكومة ومجلس النواب، يتعلق ببرامج عمل يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، ويتم تقديم برنامج زمني واضح ومحدد لتنفيذها.

ورغم وجود وثيقة تأسيسية تضمنت أهدافاً واضحة، إلا أن معظم أعضاء الكتل لا يتمسكون بتلك الأنظمة، ولم يكن موضوع الالتزام ببرنامج الكتلة أو وحدتها يقلقهم، فقد شاهدنا حالات كثيرة - وخاصة أثناء مناقشة الموازنة أو طرح الثقة بالحكومة - من كتل ترهن موقفها برد الحكومة على ملاحظات تلك الكتل، إلا أن أعضاء في تلك الكتل عينها كانوا يسارعون بالموافقة على الموازنة في كلماتهم دون انتظار موقف الكتلة، أو رد الحكومة على ما جاء في كلمة كتلتهم.

بالمقابل واستمراراً لحالات نيابية كنا نراها في مجالس نيابية سابقة، كان نواب يعلنون تأييد ما جاء في كلمة كتلتهم، لكن ذلك التأييد في الغالب يكون كلاماً تذروه الرياح، إذ لم يسبق أن اجتمعت كتلة ما وقررت عدم تأييد الموازنة مثلاً، وطلبت من الأعضاء الالتزام بالموقف المتخذ، وإنما كانت كل الكتل تلجأ لمبدأ تعويم التصويت دون اتخاذ موقف مؤيد أو معارض، باعتبار أن مبدأ التعويم أكثر الأفكار التي يمكن من خلالها الإبقاء على لُحمة الكتلة، وعدم تشتتها.

ما سبق يوصلنا لنتيجة كانت ملموسة في عمل المجلس النيابي خلال الدورة العادية الأولى، وكذلك في الدورتين الاستثنائيتين الأولى والثانية لمجلس الأمة السابع عشر، وهي أن العمل الكتلوي لم يرتق لدرجة

الكتل النيابية في عام

عانى بعضها الآخر طويلاً من تناقص عدد أعضائها، أو عدم قدرتها على الاجتماع، أو الحفاظ على بنيتها الأساسية، أو صعوبة التواصل بين الأعضاء في بعض الأحيان.

عانت الكتل النيابية خلال عام من مطبات كثيرة أضعفت بنيانها، وأثرت على لِحمتها، وتفاوت ذلك التأثير بين كتلة وأخرى، فظهر جلياً أن بعضها استطاع تجاوز هزات ارتدادية حصلت له أثناء العام، فيما

المتغيب عن حضور اجتماعات الكتلة لثلاث مرات من عضويتها، لكن هذا لم يحدث إطلاقاً، ولم يُسجل أن أعلنت أي كتلة فصل أحد أعضائها باستثناء كتلة الوسط الإسلامي التي أعلنت فصل النائب زكريا الشيخ من عضويتها، فيما أعلن النائب نفسه أنه استقال ولم يُفصل.

تأسيساً على ما ذكر، فإن الضباية هي التي تكتنف عمل الكتل، لغياب آليات توثيق واضحة في الكتلة نفسها، بسبب عدم وجود محاضر للاجتماعات يمكن الرجوع إليها والتوثق من خلالها.

فبخلاف كتلتى الوسط الإسلامي والتجمع الديمقراطي لم تعلن الكتل الستة المتبقية أن عددها أصبح أقل من 15 عضواً، رغم أن جميعهم يعترفون أن كل اجتماعاتهم بخلاف اللقاءات الهامة (لقاء الملك أو رئيس الحكومة) تبلغ نسبة حضور الأعضاء فيها ما بين 50-60% فقط.

واكتشفنا خلال البحث والاتصال بأعضاء الكتل النيابية افتقادها لسجل يتم فيه تدوين نشاطاتها وبياناتها واجتماعاتها وعدد أعضائها والحضور والغياب، وكل ما يتعلق بعملها، ولم نجد إلا كتلة الاتحاد الوطني ككتلة وحيدة تمتلك سجلات واضحة أطلعنا عليها، يتم فيها تدوين كل ما يتعلق بنشاطات الكتلة وما تقوم به، من حيث الزيارات والاتصالات والاجتماعات، والأعضاء وما يقوم به نواب الكتلة سواء في المجلس النيابي أو خارجه.

وأفردت كتلة الاتحاد الوطني لأعضاء كتلة الحزب مكتباً خاصاً في الحزب نفسه، وفرّغت موظفاً كسكرتير للكتلة، مهمته تدوين كل ما يتعلق بها ونشاطاتها، وهذه الميزة تفردت بها الكتلة عن سواها، فيما فعل ائتلاف «مبارده» الأمر عينه، وأفرد موظفاً خاصاً للائتلاف مهمته المراسلات وجمع كل ما يتعلق

ولعل الواضح خلال عام أن كتلاً نيابية فقدت أعضاء منها، وتقلص عددها، إلا أن أغلبها لا يريد الاعتراف بذلك، ويحاجج كثيراً بأن هذا غير صحيح، فيما اعترفت كتلتا الوسط الإسلامي والتجمع الديمقراطي أنهما فقدتا أعضاء، وأن عددهما بات أقل من 15 عضواً (النظام الداخلي لمجلس النواب لا ينص على حل الكتلة إن قل عدد أعضائها عن 15 عضواً أثناء انعقاد الدورة النيابية).

وعلى سبيل المثال، فإن نواباً من كتل نيابية مختلفة أعلنوا خلال أوقات سابقة أنهم خرجوا من كتلتهم واستقالوا من عضويتها، إلا أن أولئك النواب المستقيلين يعودون للكتلة عند دعوة الكتلة للقاء جلالة الملك، أو لقاء رئيس الوزراء لبحث موضوع ما، الأمر الذي يبيقي ضباية حول تشكيلة الكتلة، وعدد أعضائها.

تحديد عدد أعضاء الكتلة بات أمراً يصعب ضبطه، حيث تُظهر سجلات الأمانة العامة لمجلس النواب العدد الذي تم إيداعه في بداية أعمال الدورة، دون أن تظهر أي تغييرات على وضع الكتلة العددي، حتى أن أسماء أعضاء استقالوا رسمياً من الكتلة يظهر ضمن أعضاء الكتلة، ومثال على ذلك النواب المنسحبون من كتلتى الوسط الإسلامي والتجمع الديمقراطي، رغم أن النظام الداخلي للمجلس ينص على ضرورة إبلاغ المجلس بأي تغييرات تطرأ على الكتلة، إلا أن ذلك لا يتم، وهذا يعني أن عملية الدخول والخروج من الكتلة غير واضحة، وما زالت آلية تحديد عدد الأعضاء تفتقد للدقة، فبعض أعضاء الكتلة لا يحضرون اجتماعات كتلتهم إلا في مراحل التأسيس الأولى، ومن ثم يذهبون مبتعدين، لكن أسماءهم تبقى موجودة ضمن أعضاء الكتلة.

هذا الأمر يخالف اللوائح الداخلية التي وضعتها الكتل لنفسها بمحض إرادتها، وهي فصل العضو

بالمبادرة وأوراقها النقاشية وحضور الاجتماعات التي تتم وتدوين المحاضر.

ويختلف هذا الأمر تماماً عن طريقة عمل اللجان النيابية التي تقوم الأمانة العامة لمجلس النواب من خلال الموظفين المنتدبين لها الغرض، تسجيل وتدوين كل الاجتماعات واللقاءات سواء كانت اجتماعات تشريعية لإقرار قانون ما، أو رقابية للاستماع لوجهات نظر شريحة معينة من المجتمع حول موضوع معين.

إذاً باستثناء كتلة الاتحاد الوطني، فإن الكتل الأخرى لا تدون أية ملاحظات تتعلق بسير عملها، وإن وجدت كتلة تفعل ذلك كما جبهة العمل الوطني، فإن التدوين يقتصر على سير اجتماع معين لا أكثر، ولا يتم تسجيل ذلك بشكل منتظم.

ووفقاً لمشاهداتنا، فإن عملية الأرشفة والتوثيق غائبة عن عمل الكتل النيابية، وتعتمد عند السؤال عن نشاطاتها على الحديث الشفوي غير الموثق، باستثناء

الوثيقة التأسيسية للكتلة التي يتم إيداعها لدى الأمانة العامة لمجلس النواب، وحتى وثيقة الكتلة التأسيسية التي أودعت لدى أمانة مجلس النواب لا يتم تنفيذ الكثير من بنودها، وإنما جاء إيداعها كأمر شكلي استجابة لنصوص النظام الداخلي للمجلس التي نصّت على ذلك.

وعلى الرغم من إتاحة المجال أمام الكتل النيابية لاستخدام المكتب الإعلامي لمجلس النواب للإعلان عن نشاطاتها أو ما تقوم به، أو إطلاع الرأي العام عما قامت به خلال الدورة البرلمانية، إلا أنه من النادر استخدام المكتب الإعلامي لهذا الغرض.

وتُجمع الكتل النيابية على أن أعضاءها لا يقومون بمناقشة جداول أعمال الجلسات النيابية قبل حصولها، وعلى أن التنسيق بين أعضاء الكتل قبل الجلسات وخلالها ضعيف جداً، ولا يوجد توافق بين الأعضاء حول الكثير من القضايا.

الكتل النيابية حزبياً وسياسياً

تشكلت الكتل النيابية بمعزل عن الخلفيات الحزبية، باستثناء كتلتي الوسط الإسلامي والاتحاد الوطني اللتين تشكلتا وهما تحملان أسماء أحزاب سياسية قائمة، واعتبرت امتداداً لقائمتين حزبيتين شكلهما الحزبان.

ورغم وجود نواب نجحوا ضمن القوائم الوطنية، إلا أن معظم النواب الذين نجحوا لم يشكّلوا كتلاً نيابية مع بعضهم البعض، وإنما تفرقوا على كتل مختلفة باستثناء نائبين من كتلة حزب الوسط الإسلامي خاضا الانتخابات النيابية ضمن قائمة

الوسط الإسلامي، وبقياً معاً في الكتلة ذاتها، وهما: مصطفى العماوي ومحمد الحاج، فيما خرج العضو الثالث، زكريا الشيخ الذي نجح ضمن القائمة عينها من عضوية الكتلة بعد أن انضم إليها في بدايات تشكيلها.

كما أن النائبين محمد الخشمان وعبد المجيد الأقطش خاضا الانتخابات ضمن قائمة حزب الاتحاد الوطني، إلا أن الأقطش خرج من الكتلة بعد تشكيلها أيضاً، وانطبقت هذه الحال على النائبين عاطف الطراونة وخميس عطية اللذين خاضا الانتخابات

من انسحابات هنا وهناك، وإن كانت تلك الانسحابات لا تهدد استمرار الكتلة وبقائها.

أما بقية كتل المجلس وإن شارك فيها حزبيون، إلا أن ذلك لم ينعكس عليها من حيث الأداء وتبني مواقف سياسية لافتة تحت القبة، ولم يظهر ذلك في أي مفصل تشريعي خلال الدورة المنصرمة، غير أن هذا لا ينفي وجود محاولات مستمرة يعبر عنها أحياناً النائب عبدالهادي المجالي من جبهة العمل الوطني والذي هو أيضاً رئيس حزب التيار الوطني، من خلال تبنيه وتقديمه برامج عمل سياسية لكتلته، إلا أن أغلبية تلك البرامج لا تجد من يدافع عنها من أعضاء الكتلة، كما أن النائب أمجد المجالي من كتلة النهضة والذي هو أيضاً رئيس حزب الجبهة الأردنية الموحدة حاول أكثر من مرة دفع الكتلة لتبني مواقف سياسية تعبر عن وجهة نظر حزبه، إلا أن تلك المحاولات كانت محدودة وغير مؤثرة، وإن كان يسجل للكتلة وحدة أعضائها لتصل ما يقرب من 75% في التصويت على مفاصل هامة كالثقة والموازنة، وهذا لا يعبر بالضرورة عن تأثير لهذا النائب أو ذلك بقدر ما هو موقف سياسي لنواب الكتلة أنفسهم يريدون التعبير عنه.

ورغم أن كتلة التجمع الديمقراطي تضم في عضويتها نواباً ذوي خلفيات يسارية وقومية إلا أن هذا لم يشفع للكتلة في توحيد مواقفها السياسية وتقديم رؤى موحدة تعبر عن رأي الكتلة، بل كانت مواقف أعضاء الكتلة منفردة دون ضابط يجمع الأعضاء ويقدمهم كجسم كتلوي موحد.

ضمن قائمة وطن، ولكن عند تشكيل الكتلة في مجلس النواب، لم يتشارك فيها، فشكّل الطراونة كتلة وطن، وذهب النائب خميس عطية إلى كتلة النهضة، والحال ذاته ينسحب على النائبة رلى الحروب والنائب منير زوايدة، إذ إن كليهما شارك في قائمة وطنية واحدة، ولكن عند تشكيل الكتل ذهب كل منهما إلى كتلة مختلفة، حيث توجهت الحروب إلى كتلة التوافق الوطني، واختار الزوايدة كتلة التجمع الديمقراطي.

ما سبق يعني أن النواب الذين شاركوا في القوائم الوطنية ذاتها لم يذهبوا سواً للكتل نفسها، كما يكشف أن القوائم الوطنية التي خاضت الانتخابات لم يكن يجمعها بالضرورة رؤى سياسية محددة المعالم، الأمر الذي لم يميز الفائزين بالمقاعد المخصصة للقوائم الوطنية عن الفائزين في الدوائر المحلية فيما يخص توجهاتهم الكتلوية في المجلس النيابي.

ونظرياً فإن كتلتي الوسط الإسلامي والاتحاد الوطني هما الكتلتان الوحيدتان اللتان تحملان أسماء أحزاب سياسية، بيد أن تماسك الكتلتين السياسي لم يكن بالمستوى المطلوب، حيث اختلفت مواقف أعضاء كل منهما في مفاصل مختلفة، وتضارب تصويت أعضائهما حتى في مفاصل بسيطة، ليس هذا فحسب، بل إن كتلة الوسط الإسلامي عانت من انسحابات بالجملة سوف تؤثر على وضعها في الدورة النيابية الثانية لمجلس النواب، فيما تعاني كتلة الاتحاد الوطني

الحضور النسائي في الكتل النيابية

بين نائبة واحدة وخمس نائبات، فيما لم تضم كتلة الإصلاح أي نائبة.

ضمت سبع كتل نيابية من أصل ثماني كتل كما هو مبين في الجدول (1)، وجوهاً نسائية تراوحت ما

انسحب منهن أربع نائبات دفعة واحدة، ليبقى في الكتلة نائبة واحدة فقط.

وضمت كتلة النهضة أربع نائبات، فيما ضم كل من كتلتي جبهة العمل الوطني والاتحاد الوطني نائبتين، كما ضم كل من كتل التوافق الوطني، ووطن، والتجمع الديمقراطي نائبة واحدة فقط، وبقيت نائبتان خارج الكتل النيابية كمستقلتين، هما: فلك الجمعاني ومريم اللوزي، فيما لم يضم المكتب الدائم لمجلس النواب أي نائبة.

وتقلدت سيدتان هما: رلى الحروب من «التوافق الوطني»، وردينة العطي من «جبهة العمل الوطني»، موقع نائبة رئيس الكتلة، فيما شغلت النائبتان ميسر السردية من «النهضة»، وخلود الخطاطبة من «وطن»، موقع الناطقة الإعلامية للكتلة، وحصلت النائبة نجاح العزة من «الاتحاد الوطني»، على موقع مقررة الكتلة.

وضمت كتلة الوسط الإسلامي في بداية تشكيلها أكبر عدد من النائبات بواقع خمس نائبات، إلا أنه

الجدول (1): توزيع النائبات في المجلس (17) بحسب الكتلة النيابية في بداية تشكيلها والمنصب داخلها

اسم الكتلة	عدد أعضاء الكتلة	عدد النائبات	المنصب
الوسط الإسلامي	17	5	عضوات
وطن	18	1	ناطقة إعلامية
النهضة	22	4	ناطقة إعلامية، وعضوات
الاتحاد الوطني	15	2	مقررة، وعضوة
التجمع الديمقراطي	16	1	عضوة
العمل الوطني	17	2	نائبة الرئيس، وعضوة
التوافق الوطني	16	1	نائبة الرئيس
الإصلاح	16	0	-
مستقلون	13	2	-
المجموع	150	18	

الدور الرقابي والتشريعي للكتل

متواضعة من أعضائها لمحافظات وألوية مختلفة بهدف الاطلاع على مشاكل المواطنين ومعاناتهم، ومن ثم تعود الكتلة إلى مجلس النواب دون أن تقوم بتبني

لم تستطع الكتل النيابية أن تؤسس لها دوراً رقابياً وتشريعياً بشكل مؤسسي ممنهج وواضح، فاقترصر الدور الرقابي على زيارات تقوم بها الكتل بمشاركات

بعض ما شاهدته، أو أن تقدم للحكومة رؤى تتعلق بتلك الزيارات والمشاهدات.

التي يملكها كل نائب فيها للاستيضاح عن قصة أو موضوع معين.

وعقدت الكتل النيابية لقاءات مع مؤسسات ومديريات ووزارات مختلفة، وكذلك مع مؤسسات مجتمع مدني، بيد أن كل ما نتج عن تلك المشاورات واللقاءات لم ينعكس بشكل واضح وجلي على عمل تلك الكتل بكل ألوانها، وإنما بقي في مكانه، إذ لم نشهد قيام كتلة بتبني برنامج تم التوافق عليه مع مؤسسات معينة، وقامت بعكسه على عملها ومدخلات أعضائها تحت القبة أو في غرف التشريع.

عملياً فإن هذا لا يبرر تسجيل الأسئلة والاستجابات الموجهة من قبل النواب بشكل فردي باعتبارها عملاً كتلوياً موحداً، إذ لم تكن الأسئلة والاستجابات المقدمة من أي عضو في الكتلة ذات علاقة بالكتلة وإنما بالنائب بشكل خاص.

لقد قدّم أعضاء الكتل بمختلف ألوانهم خلال الدورة التشريعية كمّاً كبيراً من الأسئلة والاستجابات، ووقعوا على مذكرات، ولكن كل تلك الأسئلة والاستجابات والمذكرات كان يتم تقديمها والتوقيع عليها وتبنيها بشكل فردي دون الرجوع للكتلة.

الزيارات واللقاءات التي قامت بها كتل لم ينجم عنها تطور في عملها، ولم تنعكس مردوداً رقابياً واضحاً، فلم يُسجل أن قامت كتلة معينة بالطلب من أعضائها توجيه أسئلة حول مواضيع تشغل الرأي العام، ولم يُسجل أن قالت كتلة إنها ستقوم بتوجيه استجواب أو أسئلة للحكومة حول قضية رقابية معينة، أو أنها قامت بإثارة قضية تم ملامستها خلال الزيارات التي قامت بها.

وكما هو الحال في المجال الرقابي، فإن الدور الذي لعبته الكتل تشريعياً لم يكن أفضل حالاً من الدور الرقابي المحدود الذي قامت به، وذلك إذا أردنا القول بأن الزيارات كانت جزءاً من الدور الرقابي.

فالدور التشريعي للكتل خلال الدورة لم يظهر إطلاقاً لا تحت القبة ولا في غرف التشريع، حيث لم تتبن أي كتلة موضوعاً تشريعياً معيناً لتعمل على تعديله أو تغييره أو صناعة لوبي نيابي مؤيد لها لفعل ذلك، باستثناء ائتلاف «مبادرة» الذي تبني موضوع أبناء الأردنيات المتزوجات من أجانب وحقوقهن وعمل مع الحكومة على هذه القضية.

اقتصرت أسئلة أعضاء الكتل المختلفة حول قضايا تتعلق بهم شخصياً أو بمناطقهم الانتخابية أو بقضايا تثار من قبل الرأي العام، إذ لم يُسجل أن كتلة عقدت اجتماعاً وقررت في نهايته اتخاذ الإجراءات الرقابية

توزيع أعضاء الكتل على اللجان الدائمة

أعضاء الكتل والمستقلين المشاركين في عضوية اللجان الدائمة هو 127 نائباً ونائبة، علماً بأن هناك خمسة نواب لا يحق لهم المشاركة في عضوية اللجان الدائمة بسبب عضويتهم في المكتب الدائم، وهم رئيس مجلس

تراوحت مشاركة أعضاء الكتل النيابية في اللجان الدائمة ما بين 13 إلى 20 عضواً للكتلة الواحدة، إضافة إلى ستة أعضاء من النواب المستقلين، كما هو مبين في الجدول رقم (2)، وهذا يعني أن مجموع

للكتلة الواحدة، إضافة إلى مشاركة النواب المستقلين في تسع لجان، من أصل اللجان الدائمة البالغ عددها 20 لجنة.

ويبين الجدول (2) أيضاً عدد المقاعد التي احتلتها الكتل النيابية في اللجان الدائمة، آخذين بالاعتبار أنه يحق للنائب أن يكون عضواً في لجنتين دائمتين كحد أعلى، وأن عدد أعضاء اللجنة الواحدة يتراوح بين 7 - 11 عضواً، علماً بأن عضوية كل واحدة من اللجان الدائمة قد بلغت 11 عضواً ما عدا لجنة الريف والبادية التي اقتصر عدد أعضائها على 10 أعضاء، ما يعني أن مجموع أعضاء اللجان الدائمة كان 219 عضواً. في هذا الإطار، تراوح عدد المقاعد التي احتلتها الكتلة النيابية في اللجان الدائمة ما بين 21 إلى 34 مقعداً.

النواب ونائبيه والمساعدين، ما يعني أن عدد الأعضاء الذين لم ينخرطوا بعضوية اللجان الدائمة هو 18 نائباً ونائبة من أصل عضوية المجلس البالغ عددها 150 عضواً.

إن كتلة النهضة قد سجّلت أكبر عدد من المشاركين في اللجان الدائمة بواقع 20 عضواً، تلتها كتلة وطن التي شاركت بـ 16 عضواً، فيما شاركت ثلاث كتل كل منها بـ 15 عضواً، هي: التجمع الديمقراطي والاتحاد الوطني والوسط الإسلامي. وحلّت كتلة العمل الوطني بالمركز التالي بمشاركتها بـ 14 عضواً، وحلت كتلتا التوافق الوطني والإصلاح في المركز الأخير بمشاركة كل منهما بـ 13 عضواً. أما المستقلون، فقد اقتصرت مشاركتهم على ستة أعضاء.

أما من حيث عدد اللجان الدائمة التي شاركت بها الكتل النيابية، فقد تراوحت بين 11 إلى 19 لجنة

الجدول (2): توزيع مشاركة الكتل النيابية في بداية تشكيلها في عضوية اللجان النيابية الدائمة

اسم الكتلة	عدد الأعضاء	عضو في المكتب الدائم	عدد الأعضاء في اللجان الدائمة	عدد المقاعد في اللجان الدائمة	عدد اللجان الدائمة التي تشارك بها الكتلة
العمل الوطني	17	-	14	21	12
التجمع الديمقراطي	16	-	15	27	14
التوافق الوطني	16	1	13	21	11
النهضة	22	2	20	34	19
الاتحاد الوطني	15	-	15	26	14
الوسط الإسلامي	17	-	15	30	16
وطن	18	1	16	28	17
الإصلاح	16	1	13	22	13
المستقلون	13	-	6	10	9
المجموع	150	5	127	219	20

واحتلت كتلة التوافق الوطني التي جاء منها أحد مساعدي رئيس مجلس النواب، رئاسات ثلاث لجان، هي: الريف والبادية، الحريات العامة وحقوق الإنسان، والاقتصاد والاستثمار. واحتلت كتلة النهضة التي جاء منها النائب الثاني لرئيس مجلس النواب وأحد مساعديه، رئاسة ثلاث لجان، هي: المالية، الزراعة والمياه، والنزاهة والشفافية وتقصي الحقائق. هذا في حين احتلت كتلة حزب الاتحاد الوطني رئاسة اللجنتين؛ الإدارية، والسياحة والآثار، واحتلت كتلة احزاب الوسط الإسلامي رئاستي لجنة النظام والسلوك، ولجنة التربية والتعليم والثقافة.

أما كتلة وطن التي جاء منها رئيس مجلس النواب، فقد احتلت رئاسة اللجنة القانونية، واحتلت كتلة الإصلاح التي جاء منها النائب الأول لرئيس مجلس النواب، لجنة الشؤون الخارجية.

ويبين الجدول (3) مشاركة الكتل النيابية في المكتب الدائم ورئاسة اللجان النيابية الدائمة من حيث العدد والأسماء. وقد تراوحت مشاركة الكتل في رئاسات اللجان ما بين رئاسة واحدة، كما هو حال كتلتنا وطن والإصلاح، وأربع رئاسات، كما هو حال كتلتنا العمل الوطني والتجمع الديمقراطي، فيما شاركت كتلتنا التوافق الوطني والنهضة بثلاث رئاسات لكل منهما، وشاركت كتلتنا حزب الاتحاد الوطني وحزب الوسط الإسلامي برئاستين لكل منهما.

أما على صعيد اللجان التي فازت الكتل برئاستها، فقد احتلت كتلة العمل الوطني رئاسات أربع لجان، هي: الصحة والبيئة، فلسطين، الشباب والرياضة، والمرأة وشؤون الأسرة. واحتلت كتلة التجمع الديمقراطي رئاسات أربع لجان أيضاً، هي: التوجيه الوطني والإعلام، الخدمات العامة والنقل، العمل والتنمية الاجتماعية والسكان، والطاقة والثروة المعدنية.

الجدول (3): مشاركة الكتل النيابية في المكتب الدائم ورئاسة اللجان النيابية الدائمة

اسم الكتلة	عضو مكتب دائم	اسم عضو المكتب الدائم	رئيس لجنة	أسماء رؤساء اللجان
العمل الوطني	-	-	4	رائد حجازين، يحيى السعود، علي بني عطا، نعيم العجارمة
التجمع الديمقراطي	-	-	4	جميل النمري، عامر البشير، عدنان السواعير، جمال قموه
التوافق الوطني	1	عبدالله عبيدات	3	فيصل الأعور، رلى الحروب، خير أبو صعيلىك
النهضة	2	مازن الضلاعين، محمد الخصاونة	3	محمد السعودي، إبراهيم الشحادة، مصطفى الرواشدة
الاتحاد الوطني	-	-	2	أحمد الهميسات، أمجد المسلماني
الوسط الإسلامي	-	-	2	وفاء بني مصطفى، محمد القطاطشة

اسم الكتلة	عضو مكتب دائم	اسم عضو المكتب الدائم	رئيس لجنة	أسماء رؤساء اللجان
وطن	1	عاطف الطراونة	1	عبد المنعم العودات
الإصلاح	1	أحمد الصفدي	1	حازم قشوع
المجموع	5	20		

ومقابل هاتين الفجوتين السالبتين، سجلت خمس كتل أخرى فجوات إيجابية تراوحت بين 0.6% (التجمع الديمقراطي، التوافق الوطني) إلى 1.5% (الوسط الإسلامي)، فيما سجلت كتلة الاتحاد الوطني فجوة إيجابية قدرها 1.4%، وكتلة النهضة قدرها 0.8%، أما كتلة العمل الوطني، فقد جاءت فجوتها بين العضوية والتمثيل تقترب من الصفر، بقيمة 0.1% فقط. ولعل ما عزز هذا المنحى المتوازن في التمثيل هو أن النظام الداخلي قد نصّ في الفقرة (61/ب) على أن التمثيل في اللجان يكون نسبياً عند التوافق بين الكتل والمستقلين وفقاً لما يقرره المكتب التنفيذي، رغم أن «التوافق» هو الذي يأخذ مجراه في معظم الحالات وليس التطبيق التلقائي لقاعدة «النسبية».

يوفر الجدول (4) مقارنة بين نسبة أعضاء كل كتلة نيابية لمجموع عضوية الكتل، مع نسبة تمثيل كل كتلة على صعيد قيادة اللجان الدائمة والمكتب الدائم، وهذا يبين ما إذا كانت هناك فجوة بين النسبتين سلبية أم إيجابية. وبنتيجة هذا الجدول، يتضح أن توزيع المناصب القيادية للجان النيابية الدائمة (رئيس، نائب رئيس، مقرر)، ومناصب المكتب الدائم (رئيس المجلس ونائبيه والمساعدين) على الكتل النيابية، قد جاء متوازناً من حيث الجوهر إلى حدود بعيدة. هذا برغم أن كتلة وطن قد أظهرت فجوة سالبة بنسبة 3.9%، وهذا يمكن تفسيره بأن كتلة وطن قد فازت برئاسة مجلس النواب، وبالتالي أفسحت المجال لكتل أخرى في قيادة اللجان الدائمة. كذلك سجلت كتلة الإصلاح فجوة سالبة بقيمة 0.9%، وهذا يمكن تفسيره أيضاً بأنها فازت بمنصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب.

الجدول (4): مقارنة نسب عضوية الكتل إلى نسب تمثيلها في قيادة اللجان الدائمة والمكتب الدائم

الكتلة	النسبة لمجموع عضوية الكتل	رئيس لجنة	نائب رئيس	مقرر	عضو مكتب دائم	عدد المقاعد في اللجان والمكتب	النسبة للمجموع	الفجوة بين العدد والتمثيل
الإصلاح	11.7%	1	3	2	*1	7	10.8%	- 0.9%
الاتحاد	10.9%	2	4	2	-	8	12.3%	+ 1.4%
التجمع	11.7%	4	3	1	-	8	12.3%	+ 0.6%

الكتلة	النسبة لمجموع عضوية الكتل	رئيس لجنة	نائب رئيس	مقرر	عضو مكتب دائم	عدد المقاعد في اللجان والمكتب	النسبة للمجموع	الفجوة بين العدد والتمثيل
التوافق	%11.7	3	2	2	1	8	%12.3	+0.6%
وطن	%13.1	1	3	1	**1	6	%9.2	-3.9%
الوسط	%12.4	2	2	5	-	9	%13.9	+1.5%
النهضة	%16.1	3	2	4	2	11	%16.9	+0.8%
العمل	%12.4	4	1	3	-	8	%12.3	-0.1%
المجموع	%100	20	20	20	5	65	%100	0.0%

وعانت كتل من اختلاف تصويت الأعضاء داخل اللجان النيابية عن بعضهم البعض، كما أن هذا الاختلاف ظهر أيضاً في التنافس على مواقع في اللجان النيابية.

وظهر التباعد بين أعضاء الكتل عندما تنافس اثنان من أعضاء كتلة التجمع الديمقراطي (يوسف القرنة وطارق خوري) على موقع النائب الأول لرئيس المجلس، ولم يفز أي منهما، وعلى أثر ذلك، خرج النائب يوسف القرنة من عضوية الكتلة.

(*) النائب الأول لرئيس مجلس النواب.

(**) رئيس مجلس النواب.

لقد ظهر لاحقاً أن تواجد الكتل في اللجان النيابية المختلفة كان شكلياً، ولم ينعكس إطلاقاً على الكتل، لا من حيث التنسيق المسبق بين الأعضاء في قضايا مفصلية، ولا من حيث التوافق على بعض القضايا الهامة المعروضة على جدول أعمال الجلسات.

الأنظمة الداخلية للكتل

وتتشابه الكتل النيابية من حيث النص على طريقة انتخاب مكتبها التنفيذي، وينص بعضها على انتخاب المكتب التنفيذي كل دورة برلمانية فيما ينص بعضها الآخر على انتخاب دوري كل ثلاثة أشهر، كما هي حال كتلة التجمع الديمقراطي، بينما توافقت كتلة جبهة العمل الوطني على أن يكون النائب عبد الهادي

تتشابه الأنظمة الداخلية للكتل النيابية المودعة لدى الأمانة العامة لمجلس النواب كثيراً من حيث الأهداف والمرامي والرؤى، وتنص جميعها على طريقة انتخاب رئاسة الكتلة ومكتبها الدائم، وممثل الكتلة في المكتب التنفيذي.

المجالى رئيساً للكتلة دون انتخاب، وانتخاب باقى المواقع الأخرى فى كل دورة تشريعية.

وتميزت كتلة جبهة العمل الوطنى بأنها قدّمت برنامج عمل لها غير الوثيقة التأسيسية التى تقدّمت بها للأمانة العامة. ورغم أن البرنامج جاء بعد فترة طويلة من إعلان ولادة الكتلة، إلا أنه يُسجل لها قيامها بذلك رغم التأخر فيه.

الكتلة قدّمت برنامج عمل متكاملًا، تعرّضت فيه لمواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية وتنموية، فأفردت بنداً للإصلاح السياسى تحت عنوان «قانون الانتخاب أولاً»، اقترحت فيه مراجعة كل القوانين الناظمة للحياة السياسية، وبالتحديد قانون الانتخاب، بوصفه التشريع الذى يترك أثراً فى شكل ومضمون مجلس النواب، وقالت فى باب الفقر والبطالة إن هناك ضعفاً فى العلاقة بين معدل النمو الاقتصادى ومستويات الفقر والبطالة. وفى مجال تنمية القطاع الزراعى، نوهت الكتلة لخطورة تردى وتراجع قطاع الزراعة وتهميشه. وأشارت الكتلة فى قطاع المياه لمعاناة الأردن من عجز مائى متزايد يصل إلى حوالى 50% من حجم المصادر المائية المتاحة حالياً، حيث يعتبر الأردن رابع أفقر دولة مائية فى العالم، إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد حوالى 140 متراً مكعباً من المياه مقارنة مع المعدل الدولى الجيد والأمن لاحتياجات الفرد والمقدر بحوالى 1000 متر مكعب سنوياً.

أما فى قطاع الطاقة، فأشارت الكتلة إلى أنها تعي التحديات الكبيرة التى يواجهها الاقتصاد الأردنى فى قطاع الطاقة من ناحية مواجهة تأمين وتلبية احتياجات الطاقة المتنامية والتى تفوق المعدلات العالمية، نتيجة للنمو الاقتصادى والاجتماعى والتزايد السكانى الطبيعى والاستثنائى (اللاجئون). وفى الموضوع الصحى دعت الكتلة لتوسيع مظلة التأمين الصحى وتطوير الخدمة الصحية.

أما فى مجال الإدارة المحلية، فقد دعمت الكتلة إنجاز مشروع اللامركزية ليكون خطوة مهمة فى مشروع التنمية السياسية، وتوسيع المشاركة الشعبية، وتفعيل القدرات المحلية فى الإدارة وتمكين الديمقراطية.

وقالت إن التحديات التى تواجه الاقتصاد الوطنى ناتجة عن صغر حجم الاقتصاد ومحدودية الموارد والموقع الجغرافى، وأن الأزمة المالية العالمية أحدثت هزة مدوية فى أوساط المدارس الفكرية الاقتصادية، وخاصة ما يسمى بسياسات المدرسة الليبرالية الجديدة، التى كانت تنادى بالحرية المطلقة لقوى السوق.

كما قدّمت كتلة الوسط الإسلامى إضافة إلى نظامها الداخلى وصفاً سياسياً لها ولفكرها، ورغم أن ما قدّمته يُعتبر خطوطاً عامة، إلا أنها أشارت إلى سياسة الكتلة فى مجالات مختلفة.

واختلف ما قدّمته كتلة جبهة العمل الوطنى عما قدّمته كتلة الوسط فى باب أن كتلة العمل الوطنى قدّمت رؤى وآليات تطبيق، وحلولاً مقترحة من قبلها، فيما اكتفت «الوسط الإسلامى» بالحديث عن أفكارها عبر خطوط عامة دون أن تضع برنامجاً متكاملًا يشخص المشكلة ويضع الحلول اللازمة للخروج منها.

وقدّمت كتلة الوسط الإسلامى برنامجاً من 18 نقطة، فأشارت إلى موقفها من نظام الحكم باعتباره جامعاً، وأشارت إلى الأوضاع السياسية وموقفها من المشاركة السياسية، وأهمية بناء مؤسسات منتخبة وقوية، وضرورة الإصلاح المستمر للقوانين، وتعزيز آليات الشفافية والمحاسبة وتطوير الحياة السياسية.

وقدّمت كتلة وطن رؤيتها من خلال خطوط عامة مختصرة بشكل كبير، ووضعت بعض القضايا السياسية التى قالت إنها تعتنى بها وتعمل من أجلها،

من أبرزها مواضيع ذات صلة بقضايا سياسية وخاصة ما يتعلق بقانون الانتخاب، وفرض هيبة الدولة وإنفاذ سيادة القانون في جميع مناطق المملكة، والحد من مظاهر العنف التي اعتبرتها دخيلة على المجتمع الأردني.

وفي المجال التنموي، طالبت الكتلة بعدالة أكبر في توزيع مكتسبات التنمية على جميع مناطق المملكة، خصوصاً النائية منها، وإيجاد مشاريع تنموية تهض بالمستوى المعيشي للمواطنين وتوفر فرص عمل لأبناء وبنات تلك المناطق، بما يحد من مشكلتي الفقر والبطالة، خصوصاً وأن القطاع الحكومي لا يمكنه استيعاب المزيد من الوظائف، وأهمية التوسع في جذب الاستثمارات المؤددة لفرص العمل لأبناء وبنات الوطن، والوصول إلى الاستقرار في القوانين التي تتعلق بهذا المجال للحد من الانعكاسات السلبية على حجم ونوعية الفرص الاستثمارية التي يمكن للاقتصاد الأردني الاستفادة منها.

الكتل الأخرى قدّمت أنظمة داخلية اكتفت فيها بالنص على طريقة الاجتماعات وآليات تدوير المواقع القيادية في الكتلة، ومكونات المكتب التنفيذي للكتلة، وتضمنت الوثيقة الأساسية للكتل الدور الذي يقوم به رئيس الكتلة ومهامه، ومهام نائب رئيس الكتلة.

صحيح أن الكتل النيابية تمتلك أنظمة داخلية، لكن جلّ تلك الأنظمة الداخلية كان حبراً على ورق، وليس هذا فحسب، بل إن الكثير من المواد التي وردت في الأنظمة الداخلية لم يتم تنفيذها، فلم تنقيد الكتلة في النصوص التي وردت بخصوص وحدتها، ووحدة

أهدافها، ولم تنعكس تلك النصوص على مواقف أعضائها تحت قبة مجلس النواب، وعلى مواقفهم أثناء إقرار قوانين اقتصادية واجتماعية نازمة للحياة السياسية والاقتصادية خلال مدة الدورة البرلمانية، حتى أن نص تدوير رئاسة الكتلة تم تجميده في كتل معينة، ولم يتم التعامل معه، وتوافق أعضاء الكتلة على أن يكون التدوير في نهاية كل دورة تشريعية، فيما خرجت كتل نيابية من ذلك النص على أن يتم انتخاب أعضاء مكتب الكتلة في كل دورة وهذا ما فعلته كتلة وطن على سبيل المثال.

عملياً تباينت رؤى الكتل بشكل واضح إلا أن ذلك التباين الذي ظهر مكتوباً لم ينعكس إطلاقاً على عمل النواب أعضاء الكتل تحت القبة، إذ يبتعد النواب عمّا قدموه من رؤى، ولم نشهد إطلاقاً مداخلات نيابية تتعلق ببرنامج الكتلة ورؤيتها حول قوانين محددة، باستثناء مداخلات الكتلة أثناء مناقشات موازنة الدولة أو في الثقة، فغالباً يعلن عضو الكتلة تأييده لما سيأتي أو جاء في كلمة كتلته، ولكنه في الوقت نفسه عندما يقدم خطابه يقرأ خطاباً بعيداً بالكامل عمّا جاءت به الكتلة.

غالباً يُسعف الكتل أن الموازنة العامة للدولة تُقدّم دوماً في الأيام الأولى للدورة النيابية، وهذا يعني أن الكتل تستفيد من خاصية أنها ما زالت حديثة التشكيل، وأن الأعضاء ما زالوا أكثر قرباً من بعضهم، وما زالت انتخابات اللجان النيابية تعكس نفسها على واقع الكتلة وحدثها، بمعنى أن خطاب الموازنة يأتي في وقت تكون فيه الكتلة أكثر وحدة وتوافقاً.

الكتل النيابية والتواصل الاجتماعي والإعلام

منجزات أعضائهم خلال الدورات النيابية المختلفة سواء أكانت الدورة عادية أم غير عادية أو حتى استثنائية.

خلال عام لم تقدّم أي كتلة نيابية خلاصة عملها، ولم تطلع الرأي العام على نشاطاتها المختلفة، ولم يعرف الرأي العام الدور الرقابي والتشريعي الذي مارسته الكتلة خلال عام، أو مدى انسجام أعضاء الكتلة مع بعضهم البعض في الأفكار والمواقف والرؤى.

نواب من كتل مختلفة يلجأون لعقد مؤتمرات صحفية بشكل فردي، وكانوا يستعرضون ما يقومون به من أعمال تشريعية دون تنسيق مع كتلهم، وهذا ما يعكس بوضوح ما يطلق عليه الرأي العام «هلامية الكتل»، ويُسجل للنائب خميس عطية وهو نائب رئيس كتلة النهضة النيابية وعضو ائتلاف «مبادرة» النيابية الذي أقدم على نشر كتيب خاص يبين فيه نشاطاته خلال الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السابع عشر، فيما اعتمد نواب وبشكل فردي أيضاً على الرسائل الهاتفية لتقديم التهاني والتبريكات للناخبين بمناسبة الأعياد.

لم تستفد الكتل النيابية الثمانية من وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر/فيسبوك) باستثناء كتلة التجمع الديمقراطي التي أنشأت صفحة لها على الفيسبوك في 2014/7/14.

ورغم وجود الصفحة إلا أنها ما زالت تفتقد للكثير من النواقص أبرزها عدم شمول الصفحة على رؤية الكتلة وخطها السياسي والفكري، فبدت الصفحة وكأنها مخصصة فقط لنقل أخبار مجلس النواب والكتلة، وأخبار أعضاء الكتلة.

يُلاحظ أن الكتل النيابية غير قادرة على التواصل مع وسائل الإعلام المختلفة ومع الرأي العام، إذ لم يسبق لأي كتلة نيابية أن قدّمت تقريراً لوسائل الإعلام تبين فيه نشاطاتها، وما قامت به خلال الدور التشريعي ونشاطات أعضائها من حيث الأسئلة والأجوبة والاستجابات النيابية.

تلك الميزات سبق أن استخدمتها كتلة نواب حزب جبهة العمل الإسلامي أثناء وجودهم تحت القبة في مجالس سابقة، وكانوا يحرصون في نهاية كل دورة تشريعية على عقد مؤتمر صحفي يقدمون فيه

الائتلافات والتجمعات النيابية

مع الحكومة يقوم بطرح البرامج للحكومة والتوافق عليها عبر تشكيل لجان مشتركة، والتجمع الثاني تمثل بتجمع ملتقى البرلمانيات الأردنيات.

شهد مجلس النواب في دورته العادية الأولى ولادة تجمعات نيابية مختلفة، كانت الأولى إعلان النائب مصطفى الحمارنة مع بدء أعمال الدورة التشريعية ولادة «ائتلاف مبادرة» بهدف ايجاد عمل تشاركي

السياسية، واللامركزية والطاقة، وغيرها إلى سياسات قابلة للتطبيق على الأرض.

ائتلاف مبادرة قدّم مسارين: الأول مقترحات فورية للتعامل مع قضايا مُلحة، والثاني العمل على وضع السياسات موضع التنفيذ، من خلال 12 محوراً لهذا الغرض.

يُعتبر مبادرة أن ما قدّمه يمثل خطوة أولى لتعزيز مبدأ الشراكة والحكومة البرلمانية، وأن الخطوات اللاحقة يؤمل أن تؤسس لائتلاف برلماني واسع يكون شريكاً للحكومة، ويعتمد في الأساس على استجابة الحكومة للمبادرات البرلمانية وصدق نواياها في بناء الشراكة الحقيقية بين الحكومة ومجلس النواب، لتكون وسيلة لتعزيز الاستقرار السياسي لإخراج الوطن من الأزمات، واجتياز الصعوبات التي يمر بها، وينوه إلى أن شراكة «مبادرة» مع الحكومة تقوم على التشاور حول جميع القضايا التي يطرحها الطرفان، لا سيما المتعلقة بالتنمية السياسية والاقتصادية، ليقوم الائتلاف بالمساهمة الفاعلة بالتخطيط واتخاذ القرار المناسب.

وفي وثيقته أكد «مبادرة» أن عمله جزء من عمل مجلس النواب، وأنه تشكل من النواب بهدف التأسيس لعمل برامجي تقوم من خلاله هذه المجموعة من النواب بتقديم برامج وطنية خالصة، هدفها تطوير العمل النيابي ومحاكاة العمل الحزبي في الأعراف البرلمانية العريقة، وذلك للارتقاء والمساهمة برفع سوية الحكومة بما يتناسب طردياً مع الظروف المعيشية التي يعيشها المواطن الأردني.

واختط ائتلاف مبادرة النيابي نهج الشراكة التي دعا إليها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للعمل بين سلطات الدولة الأردنية المختلفة، وكانت هذه الدعوة نبزاً اهتدى به ائتلاف مبادرة لتأطير عمله البرامجي في المجالات كافة، وتجسيدها مبدأ الشراكة

وتداخل أعضاء الكتل النيابية مع التجمعين فقد جاء أعضاء مبادرة من سبع كتل، كان النصيب الأعلى لكتلة التجمع الديمقراطي حيث استقطب (44%) من أعضائها، و(29%) من أعضاء كتلة الوسط الإسلامي، في حين لم يستقطب «مبادرة» أيّاً من أعضاء كتلة الإصلاح، أما ملتقى البرلمانيات فاستقطب ما نسبته (29%) من كتلة الوسط الإسلامي، ولم يستقطب أحداً من أعضاء كتلة الإصلاح أيضاً.

• «ائتلاف مبادرة» النيابية

ضم ائتلاف مبادرة في بدايته ما يقرب من 33 نائباً، بيد أن عدد الأعضاء تراجع حتى وصل إلى ما يقرب من 25 نائباً، ويقول المنسق الإعلامي للائتلاف النائب مصطفى الحمارنة إن الائتلاف بصدد الإعلان عن تشكيل كتلة نيابية يتوقع أن يكون عدد أعضائها ما بين 20-22 نائباً، وذلك عند بداية الدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر.

قدّم «مبادرة» بخلاف كل الكتل النيابية برنامجاً واضحاً وخطة عمل مكتوبة بشكل منهجي، وقدّم فكرة التشارك مع الحكومة في القضايا المنفق عليها، وفتح حوارات متواصلة مع أطراف حكومية ومع رئيس الحكومة للوصول إلى نقاط الالتقاء حول الأفكار التي قدّمها.

تتضمن أوراق عمل «مبادرة» معالجة محاور اقتصادية وتربوية وخدمية منها الطاقة المتجددة والزراعة والإيرادات والتربية والتعليم، إضافة إلى قضايا سياسية إصلاحية ومنها تعديلات دستورية وأفكار حول قوانين الانتخاب والبلديات واللامركزية والمطبوعات والنشر والأحزاب، وقدم رؤية أعضائه الاستراتيجية لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية في البلاد، في إطار تعزيز التشاركية مع الحكومة لتحويل قضايا جوهرية كالتعليم العالي والإلزامي، والزراعة، والمياه، والسياحة، والإيرادات، والتنمية

من أصل 18 تحت قبة مجلس النواب، وانتخبت النائبة حمدية الحمائدة مقررة والنائبة رولا الحروب ناطقة إعلامية، ثم تم إجراء انتخابات داخلية ليتم اختيار النائبة تمام الرياطي منسقة للملتقى، والنائبة آمنة الغراغير مقررة والنائبة فاطمة أبو عبطة ناطقة إعلامية، وفي آخر انتخابات أجريت تم اختيار النائبة فاطمة أبو عبطة منسقة للملتقى، والنائبة شاهة العمارين مقررة والنائبة فاتن خليفات ناطقة إعلامية. ويسعى الملتقى إلى توحيد وتدعيم مواقف النساء في البرلمان، والعمل على استقطاب العديد من القيادات النسوية، لاسيما الأعضاء منهن في مجلس الأعيان، وذلك في سبيل تطوير العمل البرلماني النسائي نحو الإصلاح السياسي والديمقراطي والتشريعي لتمكين المرأة الأردنية والارتقاء بدورها الرقابي والدبلوماسي والتشريعي.

وقد قام الملتقى بتبني الكثير من القضايا المتعلقة بالمرأة وحقوق الإنسان تحت القبة، كما أصدر العديد من البيانات حول قضايا مختلفة.

تقدم ائتلاف مبادرة ببرنامج عمل مع الحكومة يتكون من ثلاثة مسارات، مسار سريع وآني لا بد أن تتخذ فيه قرارات فورية وسريعة، ومسار على المستوى المتوسط، ومسار يقوم على وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد.

• ملتقى البرلمانيات الأردنيات

أطلق ملتقى البرلمانيات الأردنيات بهدف دراسة التشريعات «التمييزية» ضد المرأة والضغط باتجاه إلغائها، وتعديل القوانين بشكل يعطي المرأة حقوقها كافة في مختلف المجالات.

وبحسب النائبة وفاء بني مصطفى، فإن الملتقى أعد ميثاقاً وجدول أعمال يتضمن القوانين التي من الممكن أن تحوي نصوصاً تمييزية ضد المرأة لمناقشتها تحت القبة، وتحديث التشريعات البرلمانية.

يتم انتخاب منسقة ومقررة وناطقة إعلامية للملتقى بشكل دوري، حيث كانت في البداية النائبة وفاء بني مصطفى منسقة للتجمع، ويضم 17 برلمانية

الكتلة النيابية تتحدث عن نفسها

كتلة وطن:

الرئيس: خالد البكار

نائب الرئيس: محمد هديب

المقرر: خير الدين هاكوز

الناطق الإعلامي: خلود الخطاطبة

وخلال الدورة التشريعية أبلغ أكثر من عضو في الكتلة مواقع إعلامية خروجه من عضوية الكتلة، إلا أن العضو نفسه كان يشارك في اجتماعات الكتلة الهامة كالا اجتماع مع جلالة الملك أو رئيس الوزراء، الأمر الذي يُربك آليات التحري والتدقيق.

يقول رئيس كتلة وطن النائب خالد البكار إن كتلته لا تقوم بمناقشة جداول الأعمال قبل الجلسات، فيما تعقد الكتلة اجتماعات دورية لأعضائها كل شهر، واجتماعات أخرى وقت الحاجة.

بحسب الموقع الإلكتروني لمجلس النواب، فإن كتلة وطن النيابية يبلغ عدد أعضائها عند تشكيلها 18 عضواً.

ويشير البكار إلى أن كتلته تدون اجتماعاتها بشكل عام، ولكن دون أن يكون هناك سجلات خاصة لهذا الغرض، ويقول إن كتلته عقدت ما يقرب من 12 اجتماعاً، لكنه لم يعط رقماً محدداً.

وينوه البكار إلى أن كتلته التي ينتمي إليها رئيس المجلس عاطف الطراونة تقوم بالتنسيق مع رئيس المجلس في قضايا مفصلية معروضة على جداول أعمال الجلسات وخاصة قوانين الموازنة والقوانين الهامة الأخرى.

ويشير رئيس كتلة وطن إلى أن كتلته قامت بأدوار تشريعية ورقابية خلال الدورة النيابية، أبرزها لقاءات مع جلالة الملك ومع رئيس الوزراء وكذلك زيارات ميدانية، حيث زارت محافظة جرش، ومديرية الأمن العام، والدرك، ومؤسسة الغذاء والدواء، ومستشفى الملك المؤسس، وجامعة اليرموك.

وينوه إلى أن تلك الزيارات جاءت للاطلاع على قضايا اجتماعية والاستماع لهموم الناس والوقوف على تفاصيل أخرى رقابية وتشريعية.

ويقر البكار بأن الانسجام بين أعضاء الكتلة عند التصويت على القوانين والقضايا المفصلية تحت القبة ضعيف، وأن انسجام رؤساء اللجان من أعضاء الكتلة مع أفكار الكتلة ضعيف أيضاً، كما أن رؤساء اللجان نادراً ما يشاورون الكتلة في القضايا المعروضة على جداول أعمال لجانهم.

ويقول البكار إن مراجعة أي عضو في الكتلة عندما يتناقض مع توجهات الكتلة وموقفها عند التصويت يجري أحياناً، إلا أنه يستدرك للتوضيح أن تلك المراجعة تتم في إطار التوضيح والوقوف على الأسباب فقط.

ويضيف البكار إن كتلته تجري مراجعة أحياناً للأفكار والمبادئ التي تقدمت بها، لكنه هذه المراجعة غير دائمة، وأن كتلته تقوم بعملية تدوير لمكتبها التنفيذي كل دورة برلمانية، مشيراً إلى أن مستوى حضور أعضاء الكتلة للاجتماعات ضعيف، ويكون ما بين 7-10 نواب في كل اجتماع، وأحياناً يرتفع العدد إذا كان سبب الاجتماع هو بحث قضايا تتعلق بالمكتب الدائم لمجلس النواب أو اللجان النيابية أو لقاءات خارجية مع مسؤولين.

الجدول (1): عدد أعضاء كتلة وطن ومستوى انضباطها وأنشطتها

عدد الأعضاء	18
الزيارات	6
الاجتماعات	12 دورية
الانضباط	50%
التنسيق	ضعيف
نسبة الحضور	50%
تماسك الكتلة	جيد
وجود سجل للقاءات	لا يوجد

المصدر: رئيس الكتلة النائب خالد البكار.

كتلة النهضة

رئيس الكتلة: أمجد المجالي

نائب الرئيس: خميس عطية

المقرر: سعد البلوي

الناطق الإعلامي: علي السنيد / عساف الشوبكي

بالمقابل ينوه الشوبكي إلى أن تنسيق أعضاء كتلته في اللجان النيابية مع الكتلة ضعيف، ولا تجري مراجعة عضو الكتلة عندما يحصل تناقض بين موقفه وموقف الكتلة، وأن عملية التصويت تحت القبة متروكة لوجهة نظر العضو.

ويصف الشوبكي توافق كتلته مع وثيقة أفكارها بالمقبول، ويقول إنه من المفترض أن يجري التداول على رئاسة الكتلة في كل دورة تشريعية للمجلس، أي كل عام.

بحسب الشوبكي، فإن كتلته لا تملك سجلات خاصة لاجتماعاتها، فيما يشير أيضاً إلى أنه لا يتم التنسيق بين رؤساء اللجان النيابية والكتلة في القضايا المطروحة على جداول الأعمال، وأن الكتلة لا تعقد لقاءات تناقش فيها جداول أعمال الجلسات قبل حصولها. بالمقابل، فإن الشوبكي يصف نسبة تقيد أعضاء الكتلة بحضور الاجتماعات بأنها جيدة، ويقول إن الكتلة لا تعقد أي اجتماع الا بحضور غالبية الأعضاء، ولا يتذكر أي زيارات قامت بها الكتلة لأي جهة، فيما ينوه إلى أن الكتلة عقدت اجتماعات مع جلالة الملك، ورئيس الوزراء، ومع كتل نيابية أخرى.

يقول الناطق الإعلامي السابق لكتلة النهضة النائب عساف الشوبكي إن عدد أعضاء كتلته استقر عند 22 عضواً، بيد أن الاجتماع الأخير للكتلة الذي تم فيه إعلان ترشيح رئيس الكتلة النائب أمجد المجالي لرئاسة مجلس النواب، قام فيه عدد من الأعضاء بإبلاغ الكتلة قرارهم الانسحاب من عضويتها دون أن يتم تدوين ذلك بشكل رسمي.

وينوه الشوبكي إلى أن كتلته لا تعقد اجتماعات دورية، لافتاً إلى أن اجتماعات الكتلة تُعقد عند الحاجة والضرورة فقط، وأن عدد الاجتماعات بلغ تسعة، وقيّم الشوبكي انسجام أعضاء كتلته مع بعضهم البعض بأنه جيد، وخاصة في المواضيع المتعلقة بالثقة والموازنة، مذكراً أن كل التقييمات التي ظهرت أشارت إلى أن كتلته كانت الأكثر تماسكاً في التصويت عند المفاصل الهامة.

الجدول (2): عدد أعضاء كتلة النهضة ومستوى انضباطها وأنشطتها

عدد الأعضاء	22
الزيارات	لا يوجد
الاجتماعات	9 غير دورية
الانضباط	70%
التنسيق	ضعيف
نسبة الحضور	55%
تماسك الكتلة	جيد
وجود سجل للقاءات	لا يوجد

المصدر: الناطق الإعلامي للكتلة د. عساف الشوبكي.

كتلة التوافق الوطني

الرئيس: ميرزا بولاد

نائبة الرئيس: رلى الحروب

المقرر: فيصل الأعور

الناطق الإعلامي: هایل ودعان الدعجة

وبحسب النائب الدعجة فإنه لا يتم مراجعة أي نائب عضوي الكتلة إن تناقض موقفه مع موقف الكتلة، ولا يذكر أنه تم مراجعة أي عضوي توجّهات تصويته تحت القبة، فيما يرى أن نسبة توافق كتلته مع وثقتها التأسيسية تقترب من 70%.

كتلة التوافق الوطني بحسب ناطقها الإعلامي، لا تقوم بتدوير المواقع القيادية فيها، إلا أنه ينوه إلى أن هناك أصواتاً نيابية من الكتلة بدأت تطالب بضرورة تدوير المناصب بين الأعضاء.

ولا تملك الكتلة سجلاً يبين اجتماعاتها ونشاطاتها، ويعتمد الدعجة على الذاكرة ليقول إن عدد الاجتماعات التي عقدتها الكتلة شارف على عشرة اجتماعات.

وبالرغم من أن الدعجة يؤكد أن نسبة حضور الأعضاء للاجتماعات تبلغ 65%، إلا أنه لا يوجد أي دور تنسيقي أو تشاوري تقوم به الكتلة مع رئيس المجلس في المجالات السياسية أو البرلمانية، أو أي جهد لتطوير العمل البرلماني.

وبحسب الذاكرة الشفهية للنائب الدعجة، فقد قامت الكتلة بزيارتين واحدة لإدارة الأزمات، وأخرى لمديرية الأمن العام، إضافة للقاءات عقدتها الكتلة مع جلالة الملك ورئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي، وإصدار بيانات وتصريحات صحفية دون أن يحدد عددها، أو يعود لسجل لإطلاعنا على تفاصيلها.

يقول الناطق الإعلامي لكتلة التوافق الوطني النائب هایل ودعان الدعجة إن عدد أعضاء الكتلة 16 عضواً، ولم يطرأ أي تغيير على عضوية الكتلة، حيث لم يخرج منها أي عضو.

ويقول أيضاً إن كتلته لا تعقد اجتماعات دورية، وإنما تعقد اجتماعاتها حسب الحاجة والموضوع، ويرى أن التنسيق بين أعضاء الكتلة يحدث فقط عند التصويت على قضايا مفصلية، واصفاً حجم التنسيق وقت ذاك بأنه جيد، لكنه يوضح أنه لا يسبق اجتماعات المجلس أي اجتماع لأعضاء الكتلة، وأن التقارب في وجهات نظر الأعضاء تقارب عام لا يحتاج إلى تنسيق، وأن نسبة التقارب بين الأعضاء تقترب من 65%.

ولا يرى الدعجة أن أعضاء اللجان النيابية المنتمين لكتلته، يقومون بالتنسيق مع الكتلة في القضايا المطروحة على جداول أعمال المجلس، مشيراً إلى أنه من النادر أن يتم أخذ رأي الكتلة في تلك الأمور، كما لا يتم عكس وجهة نظر الكتلة في مواضيع مطروحة على اللجان إلا نادراً.

الجدول (3): عدد أعضاء كتلة التوافق الوطني ومستوى انضباطها وأنشطتها

عدد الأعضاء	16
الزيارات	2
الاجتماعات	10 غير دورية
الانضباط	70%

التنسيق	ضعيف
نسبة الحضور	65%
تماسك الكتلة	مقبول
وجود سجل للقاءات	لا يوجد

المصدر: الناطق الإعلامي للكتلة النائب د. هائل ودعان الدعجة.

وإنما هو برنامج يدخل في كل تفاصيل العمل السياسي في المملكة.

ويشير إلى أن كتلته تقوم بمراجعة برنامجها بشكل دوري، مذكراً أن كتلته قدمت رؤى توضيحية في منتصف أيلول لبرنامجها، وأن هذا يأتي في إطار المراجعة الدائمة التي تقوم بها الكتلة. بالمقابل يشير الليمون إلى أن كتلته لا تراجع أي عضو أظهر رأياً مخالفاً لرأي الكتلة تحت القبة.

وفي الوقت الذي ينوه فيه الليمون إلى أن الموقع القيادي الأول في الكتلة (الرئيس) لا تجري إعادة انتخابه، بسبب وجود توافق على أن يكون النائب عبد الهادي المجالي رئيساً للكتلة إلا أنه يشير لتغير قيادات المواقع الأخرى بشكل دوري.

وبحسب الليمون، فإن كتلته زارت محافظة المفرق، وبحثت مشكلة اللجوء السوري وتأثيره على المحافظة بشكل عام، والتقت خلال الزيارة العديد من المعنيين والحكام الإداريين، كما زارت الكتلة الجامعة الهاشمية، وأسدرت ثلاثة بيانات حول خطاب جلالة الملك في الولايات المتحدة، والاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة، والوضع الداخلي.

وينوه الليمون إلى أن الكتلة تقوم بالتنسيق مع رئيس المجلس في بعض القضايا المطروحة على جداول

كتلة جبهة العمل الوطني

الرئيس: عبد الهادي المجالي

نائبة الرئيس: ردينة العطي

المقرر والناطق الإعلامي: نايف الليمون

يبلغ عدد أعضاء كتلة جبهة العمل الوطني المسجلين في سجلات الأمانة العامة 17 نائباً، فيما يقول مقرر الكتلة وناطقها الإعلامي النائب نايف الليمون إن عدد أعضاء الكتلة هو 18 نائباً، لافتاً إلى أن أحد أعضاء الكتلة سُمح له بالذهاب لكتلة أخرى لتأمين نصابها، وهذا النائب يحضر الاجتماعات التي تعقدها الكتلة رغم أنه مُسجل رسمياً في كتلة أخرى.

وبحسب النائب الليمون، فإن كتلته لا تعقد لقاءات دورية للأعضاء بشكل منتظم ودوري، لافتاً أن الكتلة عقدت عشرة اجتماعات خلال الدورة التشريعية، وتحفظ بسجل بسيط يحدد اجتماعاتها فقط، وأن حضور نواب الكتلة للاجتماعات يبلغ ما بين 10-13 نائباً، ونسبة الالتزام جيدة.

وينوه مقرر إلى الكتلة أن كتلته تمتلك برنامجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً متكاملًا، وتعمل من أجل تنفيذه، وأن نسبة التزام أعضاء الكتلة ببرنامجها ما بين 55-60%. وهذا يعتبر التزاماً جيداً بحسب الليمون، وخاصة أن برنامج الكتلة شامل ومتكامل وليس تنظيمياً فقط، أو أفكاراً سطحية،

لصحفيين أجانب، ولا يوجد لدى الكتلة أي تقارير عن أنشطتها، كما لا يوجد للكتلة مكتب خاص بها.

أعمال جلسات مجلس النواب، ويشير إلى أن كتلته لم تعقد أي لقاءات خارجية باستثناء استقبال رئيس كتلته

الجدول (4): عدد أعضاء كتلة العمل الوطني ومستوى انضباطها وأنشطتها

عدد الأعضاء	17
الزيارات	1 و3 بيانات
الاجتماعات	10 غير دورية
الانضباط	60%
التنسيق	جيد
نسبة الحضور	65%
تماسك الكتلة	جيد
وجود سجل للقاءات	يوجد

المصدر: مقرر الكتلة وناطقها الإعلامي النائب نايف الليمون.

كتلة التجمع الديمقراطي

الرئيس: عاطف قعوار

نائب الرئيس: زيد الشوابكة

المقرر والناطق الإعلامي: جمال قموه

بدايتها تصويب أوضاعها ورفع عدد أعضائها إلى 15 عضواً، أو إعلان حلها أو دمجها في كتلة أخرى، لافتاً إلى أن كل الخيارات مفتوحة أمام الكتلة.

وينوه قموه إلى أن اجتماعات الكتلة غير دورية، وأن عدد الاجتماعات التي عقدتها ناهز 11 اجتماعاً، فيما يقول إن كتلته لا تحتفظ بأي سجلات خاصة بها، كما لا يتم تدوين النشاطات، بالمقابل فإن الكتلة تشهد تدوير المواقع بين أعضائها كل 3 أشهر، حيث سبق أن تولى موقع رئاسة الكتلة النائب مصطفى شنيكات والنائب جميل النمري، والنائب جمال قموه.

يصف قموه نسبة الانسجام بين أعضاء الكتلة بأنها ضعيفة جداً، لكن التنسيق بين الكتلة وأعضائها الذين هم رؤساء لجان نيابية مقبول.

لا يجد مقرر كتلة التجمع الديمقراطي وناطقها الإعلامي النائب جمال قموه غضاظة بالقول إن عدد أعضاء كتلته الذي بلغ عند تسجيل الكتلة في الأمانة العامة لمجلس النواب 16 عضواً، انخفض الآن إلى 11 عضواً، حيث انسحب من عضويتها النائب يوسف القرنة في بداية الدورة العادية الأولى، ثم تلا ذلك انسحاب أربعة أعضاء آخرين، هم النواب: عامر البشير، عبدالله الخوالدة، منير زوايدة، وحسن عجاج.

ويشير قموه إلى أن كتلته تدرس آليات معالجة هذا الوضع تحسباً للدورة المقبلة التي يتعين على الكتلة في

وأن كتلته عقدت اجتماعات مع الأحزاب السياسية لمناقشة قوانين الأحزاب والبلديات والانتخاب، كما عقدت لقاءات مع مؤسسات المجتمع المدني لمناقشة القضايا عينها، والاستماع لوجهات نظرهم في تلك القضايا، إضافة لاجتماعات أخرى مع كتل نيابية لبحث شؤون داخلية خاصة بمجلس النواب، فضلاً عن إصدار بيانات لم يستطع النائب قموه تذكر عددها أو سبب إصدارها.

ويؤكد قموه أن كتلته تنسق بين أعضائها في القوانين الناظمة لعملية الإصلاح، والحريات، ويشير إلى أن حجم التنسيق المسبق بين الأعضاء في هذا الجانب جيد، وأن حضور الأعضاء للاجتماعات التي تعقدها الكتلة جيد أيضاً، ويلفت النظر إلى أن الكتلة لم تعلن عن موقف موحد لها من قضايا مفصلية معروضة على جدول أعمال الجلسات كالثقة والموازنة، وكانت تفضل ترك الأمر لقناعات الأعضاء. وينوه قموه إلى أن مستوى التنسيق بين رئاسة مجلس النواب والكتلة في القضايا والشؤون السياسية والبرلمانية مقبول،

الجدول (5): عدد أعضاء كتلة التجمع الديمقراطي ومستوى انضباطها وأنشطتها

عدد الأعضاء	16 انخفض إلى 11
زيارات ولقاءات	3 وبيانات
الاجتماعات	11 غير دورية
الانضباط	50%
التنسيق	مقبول
نسبة الحضور	مقبول
تماسك الكتلة	ضعيف
وجود سجل للقاءات	لا يوجد

المصدر: مقرر الكتلة وناطقها الإعلامي النائب جمال قموه.

وفق سجلات مجلس النواب، فإن عدد أعضاء الكتلة يبلغ 15 عضواً، لكن عضو الكتلة والناطق الإعلامي السابق لها النائب أحمد الجالودي يقر أن الكتلة فقدت أحد أعضائها بعد انسحاب النائب أمجد المسلماني من عضويتها لأسباب وصفها بالشخصية.

كتلة الاتحاد الوطني

رئيس الكتلة: محمد الخشمان

نائب الرئيس: محمد فلاح العبادي

المقررة: نجاح العزة

الناطق الإعلامي: موسى رشيد الخلايلة

حال مخالفته قراراً أو موقفاً اتخذته الكتلة، يتم عبر «العتب» فقط.

ويعتقد الجالودي أن توافق أعضاء الكتلة مع نظامهم الأساسي جيد جداً، وحضور أعضاء الكتلة للاجتماعات يفوق ما نسبته 80% من عدد أعضاء الكتلة الكلي، وأن عدد الاجتماعات التي عقدتها الكتلة ناهز العشرة اجتماعات يتم فيها بحث قضايا الكتلة وما هو المطروح على جدول أعمال الجلسات، مشيراً إلى أن للكتلة مساهمات في تعديلات النظام الداخلي التي أقرت، كما أن التنسيق مع رئاسة مجلس النواب في قضايا سياسية وبرلمانية جيد إلى حد كبير.

ويرى الجالودي بشكل عام أن الكتل النيابية لم تتبلور بالشكل المطلوب حتى الآن، ويعتقد أن العمل الكتلوي لم يصل حتى الآن للهدف المنشود منه.

ويشير إلى أن كتلته تحتفظ بسجلات خاصة بها، ولديها مكتب في حزب الاتحاد الوطني يتم فيه تدوين كل ما يتعلق بأعضائها من نشاطات واجتماعات، لافتاً إلى أن اجتماعات الكتلة دورية كل شهر مرة واحدة، وأحياناً يتم عقد اجتماعات خلال الشهر عند الحاجة أو إذا كان هناك سبب يستدعي الاجتماع والبحث.

ويرى أن تصويت الكتلة في مجلس النواب منسجم مع نظام الكتلة الأساسي إلى حد كبير، لافتاً إلى أن الكتلة تقوم بدراسة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الجلسة أولاً بأول، وأن أعضاءها جميعهم أعضاء في حزب الاتحاد الوطني.

ويقول إن كتلته لديها مستشارون يتم استشارتهم في المواضيع المطروحة على جدول أعمال الجلسة أولاً بأول، ويوضح أن مراجعة أي عضو في الكتلة في

الجدول (6): عدد أعضاء كتلة الاتحاد الوطني ومستوى انضباطها وأنشطتها

عدد الأعضاء	15 انخفض إلى 14
زيارات ولقاءات	صفر و3 بيانات
الاجتماعات	10 دورية
الانضباط	80%
التنسيق	جيد جداً
نسبة الحضور	جيد
تماسك الكتلة	مقبول
وجود سجل للقاءات	يوجد سجل ومكتب للكتلة

المصدر: عضو الكتلة النائب أحمد الجالودي.

كتلة الإصلاح

الرئيس: مجحم الصقور

نائب الرئيس: محمد كريم الزبون

المقرر: معتز أبوorman

الناطق الإعلامي: كمال الزغول

يقول مقرر كتلة الإصلاح النائب معتز أبوorman إن عدد أعضاء كتلته كان 16 نائباً وأصبح 15 نائباً بعد خروج النائب محمود الخرابشة من عضوية الكتلة، وينوه إلى أن مفهوم العمل الكتلوي بشكله الحقيقي غير موجود حتى الآن عند أغلب أعضاء مجلس النواب، وعند أعضاء كتلته أيضاً، مشيراً إلى أن كتلته لا تعقد اجتماعات دورية لأعضائها، وتكتفي باجتماعات عند الحاجة فقط، وغالباً ما تكون تلك الاجتماعات سابقة أو لاحقة لاجتماعات هامة كالاجتماع مع جلالة الملك أو رئيس الحكومة.

ورغم أن أبوorman يقر أن التنسيق بين أعضاء كتلته ضعيف، إلا أنه يشير إلى أن كتلته قوية و متماسكة، وعندها القدرة على البقاء مجتمعة بشكل جيد في الدورات النيابية المقبلة، لكن التنسيق بين أعضاء

الكتلة تحت القبة غير موجود، ولا يوجد توافق على التصويت في كل القضايا، إلا أنه يستدرك بالتوضيح أن تنسيق الكتلة مع بعضها البعض في القضايا المفصلية كالثقة والموازنة وحجب الثقة ممتاز.

ويكشف أن كتلته تقوم بتدوير مواقع الكتلة الأساسية في كل دورة نيابية، وأن عدد الاجتماعات التي عقدتها الكتلة بلغ أربعة اجتماعات، وهو عدد قليل جداً.

وبحسب النائب أبوorman، فإنه لا يوجد للكتلة سجلات يتم فيها تدوين ما يجري في تلك الاجتماعات، واصفاً انضباط الأعضاء بحضور الاجتماعات العادية بالمتوسط، وربما المتدني في بعض الأحيان.

ويقول أبوorman إن كتلته قامت بزيارة واحدة لمديرية الدرك، كما التقت جلالة الملك ورئيس الوزراء، وأن نسبة حضور أعضاء الكتلة للاجتماعات الهامة مرتفعة جداً، فيما أصدرت الكتلة بيانات في مواضيع محدودة، دون أن يشير إلى عدد البيانات التي صدرت أو مناسبات صدورها.

الجدول (7): عدد أعضاء كتلة وطن ومستوى انضباطها وأنشطتها

عدد الأعضاء	16 انخفض إلى 15
زيارات ولقاءات	1
الاجتماعات	4 غير دورية
الانضباط	ضعيف
التنسيق	جيد جداً
نسبة الحضور	ضعيف
تماسك الكتلة	جيد
وجود سجل للقاءات	لا يوجد

المصدر: مقرر الكتلة النائب معتز أبوorman.

كتلة الوسط الإسلامي

الرئيس: مصطفى العماوي

نائب الرئيس: سليمان الزين

المقرر: باسل ملكاوي

الناطق الإعلامي: محمد الحاج

تعرضت لهزة كبيرة بخروج عدد كبير من أعضائها،
موضحاً أنه يوجد في الوقت الحالي تنسيق مقبول بين
الأعضاء المتبقين.

ويبين العماوي أن الكتلة لديها سجل خاص بها يتم
فيه تدوين الاجتماعات، وأن الاجتماعات التي تعقد
يتم فيها الحديث عمّا يدور في مجلس النواب وجدول
أعمال الجلسات، إضافة إلى ما يستجد من أعمال
خاصة بالكتلة.

وعقدت الكتلة عشرة اجتماعات، وتقوم بتدوير
المواقع القيادية في كل دورة تشريعية، مشيراً إلى أنه
تعاقب على قيادة الكتلة إضافة له النائبان محمد
الحاج ومد الله الطراونة، واصفاً مستوى حضور
أعضاء الكتلة للاجتماعات بالمقبول وبما نسبته 60%،
لكنه أشار إلى أن المتغيين عن حضور الاجتماعات
تكون لديهم أعدار.

ويشير إلى أن كتلته تنسق في أوقات معينة مع رئيس
مجلس النواب في قضايا سياسية وبرلمانية، موضحاً
أن على جميع الكتل النيابية تطوير حجم التنسيق مع
رئيس المجلس إلى مستويات أعلى وأكثر حضوراً.

ويقول العماوي إن كتلته عقدت لقاءات مع مؤسسات
المجتمع المدني والأحزاب وقامت بزيارات ميدانية
لعدد من محافظات وألوية المملكة، وهي: جرش،
عجلون، مخيم إربد، الرصيفة، الأغوار، ومأدبا.

يقول رئيس كتلة الوسط الإسلامي إن كتلته التي
كان عدد أعضائها 17 نائباً في بداية الدورة البرلمانية
بات عددها حالياً تسعة نواب فقط، مشيراً إلى أن
الكتلة فقدت ثمانية نواب دفعة واحدة؛ واحد منهم
قال إن الكتلة فصلته من عضويتها هو النائب زكريا
الشيخ، فيما قال الشيخ إنه استقال من عضوية
الكتلة، بينما انسحب سبعة أعضاء من الكتلة لأسباب
مختلفة، وكان من بين المنسحبين أربع نائبات.

ينوه العماوي إلى أن الكتلة عقدت اجتماعاً طارئاً
لتدارس ما جرى في عضويتها، وقررت تشكيل لجنة
لإعادة هيكلتها، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب
بشأنها، من حيث دمجها مع كتل أخرى، أو توسيعها
عبر إضافة نواب إليها.

ويشير العماوي إلى أن كتلته لا تعقد اجتماعات
دورية لأعضائها، بل تلتقي عند الضرورة فقط، ولا
يتم مناقشة جدول أعمال الجلسات بشكل مسبق، إلا
إذا صدف وجود اجتماعات مسبقة للكتلة قبل الجلسة.

ويبين رئيس كتلة الوسط الإسلامي أن انسجام
الكتلة في بداية الدورة كان ممتازاً، ولكن الكتلة

الجدول (8): عدد أعضاء كتلة الوسط الإسلامي ومستوى انضباطها وأنشطتها

عدد الأعضاء	17 انخفض إلى 9
زيارات ولقاءات	8
الاجتماعات	10 غير دورية
الانضباط	متوسط

التنسيق	جيد جداً
نسبة الحضور	مقبول
تماسك الكتلة	ضعيف
وجود سجل للقاءات	يوجد سجلات

المصدر: رئيس الكتلة النائب مصطفى العماوي.

الخلاصة

بين الأعضاء، فتصويت أعضاء الكتل النيابية في مجلس النواب لا يعتمد على التضامن الكلي بينهم، وإنما يُترك أمر التصويت وفقاً لقناعتهم الشخصية بعيداً عن إلزامهم بموقف موحد ومشترك، ما يعني أن أهم عمليات التصويت في مجلس النواب سواء على الثقة بالحكومة وبيانها الوزاري أو على حجب الثقة عنها تعتبرها الكتلة قراراً شخصياً للنائب لا علاقة له بموقف جماعي للكتلة النيابية.

وبطبيعة الحال، فإن هذا التشتت والتباعد بين أعضاء الكتلة الواحدة، كان كفيلاً بخلق حالة من عدم الانسجام والتجانس بينهم، وصار انضمام النائب إلى كتلة رغبة بالحصول على موقع في المكتب الدائم أو اللجان النيابية الدائمة يلعب دوراً أكثر أهمية من العامل السياسي كعنصر جامع بين الأعضاء.

ولقد سيطر هذا الوضع على عمل الكتل بشكل عام، وأفرز قصوراً في أدائها، وعدم قدرتها على القيام بواجباتها النيابية على أكمل وجه، فلم نسمع عن أي دور موحد للكتل النيابية بشأن التعديلات على

ظهر مما تقدم أن تشكيلات الكتل وأدوارها الوظيفية تقوم على مبادئ لا ترقى لمستوى البرامج السياسية، وبالطريقة نفسها لتشكيل الكتل النيابية في مجالس سابقة، حيث نشط نواب سابقون ذوو نفوذ واستقطبوا نواباً آخرين لتشكيل كتل، أو من خلال توافقات سياسية عامة.

وتواصل ابتعاد معظم الكتل عن الاهتمام بالقضايا المحلية، وإظهار الاهتمام بالشأن العام، فيما أبدى بعض الكتل اهتماماً محدوداً جداً بقضايا عامة محددة، إلا أن ذلك الاهتمام لم يرتق إلى حد تبني تلك القضايا بشكل كتلوي، والدفاع عنها تحت قبة المجلس، ومطالبة الحكومة بتنفيذها.

ويعود ضعف قدرة الكتل على التنبؤ الكتلوي لقضايا عامة إلى التباعد الفكري والسياسي والأيدولوجي بين أعضائها، وضعف الرؤية المشتركة للعمل البرلماني، لتحقيق أهداف واضحة ومحددة.

ولذلك لم تُلزم الكتل النيابية المختلفة أعضائها بتصويت موحد، وإنما اختارت مبدأ التعويم، وذلك لجهة الخروج من مطب التباعد الفكري والسياسي

قوانين معينة، أو على صعيد التوجهات الإصلاحية بشكل عام.

كما ظهر جلياً أن حال الكتل النيابية في مجلس النواب السابع عشر لا يختلف عن حالها في مجالس سابقة، وأن المبرر الرئيسي لوجودها يعود إلى سببين، الأول ذو علاقة بالمشاورات التي عقدت معهم قبل تشكيل الحكومة، وثانيهما خوض انتخابات مجلس النواب على صعيد المكتب الدائم واللجان النيابية، وبعد ذلك سرعان ما ينتهي نشاط الكتل وتصبح اجتماعاتها موسمية، ودورية فقط لحفظ ماء الوجه.

ورغم أن النواب بشكل عام يعرفون أن هناك أدواراً أكبر للكتل من المفترض أن تلعبها في مجملها، وأن تلك الأدوار أكثر تحديداً من الأدوار التي كانت تقوم بها الكتل في المجالس السابقة، إلا أن تلك المعرفة لم ينتج عنها عمل كتلوي مؤثر، وبناء كتل قوية قادرة على التعامل مع الأفكار التي يتم طرحها بين فينة وأخرى والتي لها علاقة بالحكومات البرلمانية مستقبلاً، وتطبيق مفهوم الحكومة البرلمانية بشكلها الكامل، والتي تتمثل في اختيار رئيس الحزب الفائز في الانتخابات رئيساً للوزراء.

وبسبب عدم إمكانية تحقيق ذلك في الوقت الحالي، فقد تم اللجوء للكتل البرلمانية لتعبئة الفراغ

الحاصل في مجلس النواب، بسبب عدم وجود أحزاب قوية متماسكة لها قدرة التأثير وصنع الفرق اللازم، إلا أن ذلك لم يدفع الكتل النيابية لمراجعة الممارسات الخاصة بها، وإيجاد نظام جامع متوافق عليه وملزم للأعضاء.

ولعل السبب الرئيسي الذي أبقى على هلامية الكتل النيابية في المجلس النيابي السابع عشر هو قانون الانتخاب. فالقانون الذي أوجد قائمة وطنية من 27 نائباً بعثر تلك القوائم، وأدخلها مجلس النواب بشكل أحادي، فلم يعد هناك وجود فعلي وحقيقي معكوس على أرض الواقع لنائب الدائرة الانتخابية، أو لنائب الوطن، واندمج الجميع في بوتقة العمل الفردي العام، مبتعدين عن العمل المؤسسي الذي يقوم على أهداف ورؤى واضحة.

وسنبدأ لذلك، فإن الأحزاب السياسية ذات الثقل السياسي قررت مقاطعة الانتخابات النيابية الأخيرة تصويتاً، أما الأحزاب السياسية التي قررت المشاركة في القوائم الوطنية فكان عددها محدوداً، وكانت في بداية حياتها السياسية، فلم تبلور أهدافاً وبرامج سياسية واضحة وآليات فعالة لتنفيذ برامجها السياسية داخل مجلس النواب من خلال كتل نيابية.

التوصيات

• توصيات عامة

- إجراء تغييرات جذرية وعميقة على قانون الانتخاب يتم بموجبها إعادة النظر في القانون الحالي بما يؤمن وصول كتل سياسية متوافقة سياسياً وفكرياً إلى قبة التشريع، الأمر الذي من شأنه تقوية

بنيان الكتل النيابية وجعلها أكثر حضوراً وأعمق أثراً، ويخرجها من الشكل الحالي إلى شكل تكون بموجبه قادرة على عقد مشاورات مع الرئيس المكلف وتشكيل حكومات برلمانية، وبالتالي تقوية بنيان الكتل وجعلها أكثر قوة وحضوراً.

■ تخصيص بند في المؤتمر الصحفي الذي يعقده رئيس مجلس النواب في نهاية كل دورة تشريعية لإطلاع الرأي العام على حالة الكتلة وتطورها العام.

● توصيات للكتل

■ تعزيز وحدة الكتلة وتلاحمها، والإصرار على أن يكون لها مواقف واضحة في كل مفصل أساسي في مجلس النواب، وأن تخرج الكتلة من عباءة التخجيل والبحث عن مكاسب في المكتب الدائم أو اللجان الدائمة والوصول إلى التماسك والتلاحم بين الأعضاء.

■ وضع رؤى وأهداف سياسية لكل كتلة غير النظام الداخلي يتم فيها تناول كل القضايا المتعلقة بالشأن العام وتوضيح رؤية الكتلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتربوياً، وذلك حتى يتسنى محاسبة الكتلة لاحقاً عمّا من شأنه الخروج عن تلك الرؤى.

■ تفعيل نصوص الوثيقة الداخلية لكل كتلة بشكل حقيقي، وعدم إبقائها حبراً على ورق.

■ اتخاذ العقوبات التي تتضمنها وثيقة الكتلة في حال غياب الأعضاء، وتدوير رئاسة الكتلة، وانتخابات مكتبها.

■ ضرورة وجود سجلات خاصة بالكتلة توثق عملها، وعدم الاعتماد على الشفهية في التدوين، وتسجيل كل الاجتماعات التي تعقدها الكتلة.

■ الاستفادة من المكتب الإعلامي لمجلس النواب بالشكل الأمثل في الوصول للصحافة والإعلام والرأي العام لنشر ما تقوم به الكتلة من أعمال وما تصدره من بيانات، وكل ما يتعلق بعمل الكتلة.

■ تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب مجدداً، وخاصة في الفصل المتعلق بالكتل النيابية والائتلافات، بحيث يتم وضع ضوابط أكثر تشدداً على الكتل من حيث الالتزام بنظامها الداخلي ومبادئها العامة، وتوفير أعمال السكرتارية لها بالطريقة نفسها التي تتم لدى اللجان النيابية.

■ تفعيل نصوص النظام الداخلي الجديد لمجلس النواب من حيث متابعة الانسحابات والاستقالات من الكتل النيابية، وتفعيل العقوبات التي نصّ عليها النظام الداخلي من خلال حرمان العضو من السفر في حال الاستقالة من الكتلة.

■ تخصيص مكتب خاص لكل كتلة في مبنى المجلس، وتأثيثه من موازنة المجلس ووضع اسم الكتلة عليه، وتخصيص سكرتير (موظف) من الأمانة العامة لكل كتلة، مهمته متابعة عملها، وتدوين كل ما يتعلق بها، وبياناتها، وزياراتها ونشاطات أعضائها تحت القبة وخارجها.

■ إيجاد سجلات خاصة لكل كتلة تكون مودعة في مكتبها، ولدى الأمانة العامة لمجلس النواب، باعتبار أن الكتل النيابية باتت نظامية حسب النظام الداخلي للمجلس، وأصبح عملها يأتي في باب عمل المجلس بشكل عام، وبالتالي فإن التوثيق لها واجب المجلس.

■ التشدد في عدم السماح لأي عضو كتلة بإلقاء كلمات في الموازنة والثقة، والالتزام بكلمة الكتلة ومحاولة إدراج ذلك كنص في النظام الداخلي.

■ إدراج الأنظمة الداخلية لكل كتلة على الموقع الإلكتروني الخاص بمجلس النواب، وذلك بعد تطوير الموقع الذي يعاني من تشوهات كثيرة، حتى أن النظام الداخلي الجديد ما زال لم يُرفع على موقع المجلس حتى الآن.

انجازات الكتلة، وماذا قدمت خلال عام، وتقديم تلك الإنجازات للرأي العام.
تفعيل موقع الناطق الإعلامي لكل كتلة وتعزيز تواصله مع الرأي العام ووسائل الإعلام.

■ إنشاء موقع إلكتروني أو صفحة على الفيسبوك لكل كتلة وإدراج برنامج الكتلة ونشاطاتها فيها، وفتح باب التواصل معها.
عقد مؤتمرات صحفية في نهاية كل دورة تشريعية لكل كتلة يتحدث فيها رئيسها أو ناطقها الإعلامي عن

الملحق (1) : أسماء أعضاء الكتل النيابية لدى تشكيلها

أولاً: كتلة الوسط الإسلامي

الرقم	اسم العضو	المنصب
1.	د. مصطفى العماوي	الرئيس
2.	مح. سليمان الزين	نائب الرئيس
3.	د. زكريا الشيخ	المقرر
4.	تامر بينو	
5.	مدالله الطراونة	
6.	فاطمة أبو عبيدة	
7.	مح. وفاء بني مصطفى	
8.	تمام الرياطي	
9.	ثامر الفايز	
10.	د. موسى أبو سويلم	
11.	م. باسل ملكاوي	
12.	انصاف الخوالدة	
13.	د. هيثم العبادي	
14.	آمنة الفراغير	
15.	د. محمد القطاطشة	
16.	محمد الشرمان	
17.	د. محمد الحاج	

ثانياً: كتلة التوافق الوطني

الرقم	اسم العضو	المنصب
1.	ميرزا بولاد	الرئيس
2.	د. رلى الحروب	نائب الرئيس
3.	مح. فيصل الاعور	المقرر
4.	د. هائل الدعجة	الناطق الإعلامي
5.	د. بسام البطوش	
6.	د. مصطفى ياغي	
7.	د. موفق الضمور	
8.	د. محمد البدري	
9.	سعد الزوايدة	
10.	م. رائد الخلايلة	
11.	عبد المحسيري	
12.	يوسف أبو هويدي	
13.	عبدالله عبيدات	
14.	اكريم العوضات	
15.	د. م. خير أبو صعيليك	
16.	د. عبد المجيد الأقطش	

ثالثاً: كتلة وطن

الرقم	اسم العضو	المنصب
1.	خالد البكار	الرئيس
2.	محمد هديب	نائب الرئيس
3.	خير الدين هاكوز	المقرر
4.	خلود خطاطبة	الناطق الإعلامي
5.	م. عاطف الطراونة	
6.	م. عبد الرحيم البقاعي	

الرقم	اسم العضو	المنصب
.7	محمد الحجايا	
.8	عوض كريشان	
.9	ضيف الله السعيديين	
.10	مح. عبد المنعم العودات	
.11	م. سليم بطاينة	
.12	د. محمد جميل العمرو	
.13	د. محمود مهيدات	
.14	قاسم بني هاني	
.15	عدنان أبو ركية	
.16	مح. محمد الحجوج	
17	طه الشرفا	
	محمد الظهر اوي	

رابعاً: كتلة الإصلاح

الرقم	اسم العضو	المنصب
.1	مجحم الصقور	الرئيس
.2	د. محمد كريم الزبون	نائب الرئيس
.3	عبد الهادي المحارمة	المقرر
.4	كمال الزغول	الناطق الإعلامي
.5	د. نصار القيسي	
.6	ضرار الداود	
.7	شادي العدوان	
.8	معتز أبو رمان	
.9	أحمد الصفدي	
.10	د. حسني الشيباب	
.11	د. حازم قشوع	

الرقم	اسم العضو	المنصب
.12	د. أحمد الرقيبات	
.13	م. محمد الخرابشة	
.14	فواز الزعبي	
.15	رائد الكوز	
.16	مفلح الخزايلة	

خامساً: كتلة حزب الاتحاد الوطني

الرقم	اسم العضو	المنصب
.1	محمد الخشمان	الرئيس
.2	محمد فلاح العبادي	نائب الرئيس
.3	شاهة أبو شوشة	المقرر
.4	موسى الخلايلة	الناطق الإعلامي
.5	عدنان الفرجات	
.6	أمجد المسلماني	
.7	أحمد الجالودي	
.8	سمير العرابي	
.9	محمد الردايدة	
.10	محمد العلاقمة	
.11	وصفي الزيود	
.12	نجاح العزة	
.13	أحمد الهميسات	
.14	باسل العلاونة	
.15	نضال الحيارى	

سادساً: كتلة جبهة العمل الوطني

الرقم	اسم العضو	المنصب
.1	م. عبد الهادي المجالي	الرئيس
.2	ردينة العطي	نائب الرئيس
.3	نايف الليمون	المقرر
.4	مفلح الرحيمي	
.5	علي الخلايلة	
.6	نايف الخزاولة	
.7	إبراهيم العطيوي	
.8	د. رائد حجازين	
.9	مح. يحيى السعود	
.10	د. عبد الكريم الدرايسة	
.11	بسام المناصير	
.12	نعائم العجارمة	
.13	خالد الحيارى	
.14	محمد البرايسة	
.15	علي بني عطا	
.16	د. حابس الشبيب	
.17	د. رضا حدّاد	

سابعاً: كتلة النهضة

الرقم	اسم العضو	المنصب
.1	أمجد المجالي	الرئيس
.2	م. خميس عطية	نائب الرئيس
.3	سعد البلوي	المقرر
.4	علي السنيد	
.5	اعطيوي المجالي	

الرقم	اسم العضو	المنصب
.6	د. أمجد آل خطاب	
.7	حمدية الحميدة	
.8	مح. مازن الضلاعين	
.9	م. إبراهيم الشحادة	
.10	م. محمد السعودي	
.11	مصطفى الرواشدة	
.12	مح. حمزة أخوارشيدة	
.13	د. ريم أبو دلبوح	
.14	م. محمد الخصاونة	
.15	بدر الطورة	
.16	د. ضيف الله الخالدي	
.17	محمد الرياطي	
.18	فاتن خليفات	
.19	ميسر السردية	
.20	علي العزازمة	
.21	د. عساف الشويكي	
.22	محمد فريجات	

ثامناً: كتلة التجمع الديمقراطي

الرقم	اسم العضو	المنصب
.1	د. مصطفى شنيكات	الرئيس
.2	سمير عويس	نائب الرئيس
.3	م. جمال قموه	المقرر
.4	حسن عبيدات	
.5	جميل النمري	
.6	مح. زيد الشوابكة	

الرقم	اسم العضو	المنصب
.7	م. عاطف قعوار	
.8	طارق خوري	
.9	مح. عبد الجليل الزيود	
.10	م. عامر البشير	
.11	م. عدنان السواعير	
.12	عبدالله الخوالدة	
.13	فارس الهلسة	
.14	هند الفايز	
.15	منير زوايدة	
.16	م. يوسف القرنة	

تاسعاً: المستقلون

الرقم	اسم العضو	المنصب
.1	م. سعد هائل السرور	
.2	مح. عبد الكريم الدغمي	
.3	ياسين بني ياسين	
.4	م. خليل عطية	
.5	د. مريم اللوزي	
.6	م. حديثة الخريشا	
.7	د. مصطفى الحمارنة	
.8	د. فلك الجمعاني	
.9	د. م. محمد عشا الدوايمة	
.10	م. محمد شديفات	
.11	قصي الدميسي	
.12	هيثم أبو خديجة	
.13	مفلح العشيبات	



ipm



مركز القدس للدراسات السياسية

AL-QUDS CENTER For Political Studies

مكتب عمان

7، شارع حيفا، جبل الحسين - عمان

ص. ب: 213566 عمان الأردن 11121

هاتف: +962-6-5633080

فاكس: +962-6-5674868

البريد الإلكتروني: amman@alqudscenter.org

الموقع الإلكتروني: www.alqudscenter.org

مكتب بيروت

شارع الحمرا - عمارة الميزان، الطابق السادس

ص. ب: 113-6684

هاتف: +961-1-750282

فاكس: +961-1-750281

البريد الإلكتروني: beirut@alqudscenter.org

الموقع الإلكتروني: www.alqudscenter.org